وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية مؤسسة

التخصص: مالية وبنـوك

تحت عنوان:

أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية

من إعداد الطالب:

- بن علال محمد

تحت إشراف الأستاذة:

د. صرصار فاطمة

لجنة المناقشة

د. حريق خديجة.....أستاذ محاضر "أ" جامعة سعيدة.....رئيسا.

د. صرصار فاطمة.....أستاذ محاضر "أ" جامعة سعيدة.....مشرفا (مقررا).

د. عبدلي لطيفة.....أستاذ محاضر "أ" جامعة سعيدة.....مناقشا.

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى:﴿ وَمن **شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم**﴾سورة النمل،الآية 40

نحمد الله أولا وأخرا أن أنعم علينا بإنجاز هذا العمل والشكر له أن وفقنا لإخراجه إلى النور

وبموجب ذلك نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذة "صرصار فاطمة" التي تكرمت عليا بقبول الإشراف على هذه الرسالة المتواضعة

كما نشكر لها صبرها الذي طال بطول فترة إنجاز هذا البحث، والتي لم تبخل عليا من خلال رعايتها الصادقة واهتمامها الكبير فجزاها الله عنا خير جزاء

كما نشكر كل من له فضل علينا ومن أسدى معروفا أو توجيها أو إرشادا

إهداء

"نهدي عملي هذا إلى والداي الكريمين"

والى كل من ساهم في نجاحي

الملخص باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية، تكون مجتمع الدراسة من(3)مصارف عاملة بولاية النعامة، أما وحدة المعاينة فتكونت من موظفين العاملين في المصارف عينة الدراسة، وهم مدير فرع ومدير مالي، ومدير قسم التدقيق، ومدقق داخلي والمحاسبين و فئات أخرى، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع(25) استبانة على موظفي تلك المصارف، وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (IPN SPSS v 20)، أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد اثر ذو دلالة لبعض المبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، جودة التقارير المالية، المصارف التجارية الجزائرية.

ABSTRACT

Achieving this study to know the impact of the institutional reserve principles on the quality of the financial reports in the Algerian commercial banks. The study community is composed of (03) three public banks in the state of Naama. As for the preview unit, it's consisted of the working employees in the study sample banks and they're: Branch Manager, financial Manager, Director of the Audit Department Internal auditor and other categories. The study used the analytical descriptive approach and (25) questionnaire were distributed to the bank employees, in addition to the statistical methods which were used to analyze the Data and test the hypothesis using the statistical package program (IPN SPSS V 20).

The results of this study showed that is a significant effect to some institutional principles on the quality of the Algerian commercial banks.

Keywords: Corporate Governance, principles Financial Reports Quality, Algerian commercial Banks.

قائمة المحتويات

البسملة..... –

الشكر والإهداء.....–

الملخص.....-

قائمة المحتويات.....–

قائمة الجداول.....IV

قائمة الأشكال..... V

توطئة: .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: مدخل عام لحوكمة المؤسسية.....12

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة المؤسسية: 12

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص حوكمة المؤسسات..... 16

المطلب الثالث: الحوكمة في المصارف 21

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية 24

المطلب الأول: مفهوم جودة وأنواع التقارير المالية..... 24

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للتقارير المالية والتحديات التي تواجهها..... 28

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التقارير المالية 30

المطلب الرابع: التقارير المالية في البنوك التجارية 32

المبحث الثالث: أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية.....35

المطلب الأول: مبادئ حاكمية المؤسسية 35

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بتحقيق جودة التقارير المالية..... 39

خلاصة الفصل: 42

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد: 44

المبحث الأول: منهجية الدراسة 45

المطلب الأول: بيانات الدراسة: 45

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة: 46

المبحث الثاني: أداة الدراسة وتحليل اتجاه الآراء 51

المطلب الأول: أداة الدراسة: 51

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان: 52

المطلب الثالث: تحليل اتجاه العينة: 53

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية 63

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي(Tests de normalité): 63

المطلب الثاني: اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة: 64

المطلب الثالث: تحليلالعلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد: 65

خلاصة الفصل: 71

الخاتمة: 72

قائمة المصادر والمراجع 76

الملحق 81

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل نشأة وتطور حوكمة المؤسسات عالميا	14
02	توزيع أفراد لعينة حسب الجنس.	46
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	47
04	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	49
05	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل	50
06	مقياس ليكارت الخماسي	52
07	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.	53
08	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	54
09	تحليل أراء فقرات الجزء الأول: وجود أساس فعال و محكم لمبادئ لحوكمة المؤسسية.	54
10	تحليل أراء فقرات الجزء الثاني: دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية.	55
11	تحليل اراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية.	56
12	تحليل أراء فقرات الجزء الرابع: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين.	57
13	تحليل أراء فقرات الجزء الخامس: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين الأطراف ذات العلاقة.	59
14	تحليل أراء فقرات الجزء السادس: توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة	60
15	تحليل أراء فقرات المحور الثاني: جودة التقارير المالية	61
16	اختبار التوزيع الطبيعي (Oen-Sample Shapiro-Wilks).	63

17	نتائج اختبار الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة.	64
18	تحليل تباين المتغير التابع	66
19	اختبار العلاقة بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع	66
20	تحليل التباين للمتغير التابع	67
21	اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	67

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ث
02	أهداف الحوكمة المؤسسية	19
03	خصائص حوكمة المؤسسات	20
04	المحددات الأساسية لحوكمة المؤسسات	22
05	الأطراف المعنية بحوكمة الشركات	24
06	مبادئ(قواعد) حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)	38
07	تركيبة الأفراد حسب الجنس	47
08	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
09	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	50
10	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل	51
11	نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة	68
12	نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة	69

مقدمـــــــة

مقدمة:

توطئة:

ما زالت قضية انهيار الشركات من المواضيع التي تشغل العالم كافة، بحيث أن انهيار كل من شركة إنرون (Enron) للطاقة وشركة ويرد كوم (WorldCom) أدى إلى عمل العديد من المساهمين بسحب كافة مساهمتهم في عدة شركات، خوفا من انهيار الشركة وخسارتهم لجميع أصولهم , ومن الأمور التي ظهرت ما بعد انهيار تلك الشركات مفهوم يعرف باسم "الحاكمية المؤسسية"، وهي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف لتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية.

السبب الأكبر في ظهور حوكمة المؤسسات هو الفجوة بين مكافئات الإدارة وأداء المؤسسات، وأداء المؤسسات الفعلي، والإخفاق في جذب رؤوس الأموال مما يهدد المؤسسات في عدم المنافسة وعدم توافر الدقة ومعايير الشفافية في إعداد التقارير المالية، فتحاول المؤسسات الخروج بأفضل مستوى من الجودة في تقاريرها المالية، وتبين المستويات الكافية من رأس المال، والذي أدى بالمؤسسات لوضع أدلة وبراهين من اجل جذب استثمارات لتأكيد أن إدارتها تتم حسب الممارسات السليمة والأساليب العلمية الرشيدة لكافة الأعمال ففي هذه الدراسة يتم البحث في اثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية، وتتناول الدراسة البحث في قطاع المصارف كونه احد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

إشكالية الدراسة: و عليه يتم طرح الإشكالية الآتية:

كيف يؤثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسيةعلى جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية؟

ويتفرع من هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تؤثر الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري؟
2. هل توجد علاقة ارتباطيه بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتحقيق جودة التقارير الماليةفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة عن الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. يوجد اثر ايجابي لتطبيق حوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري.
2. هناك علاقة ايجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتحقيق جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري.

حدود ومجال الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود نظرية: تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور حوكمة المؤسسات كأداة لتحقيق جودة التقارير المالية، وعليه فان الاهتمام الأساسي سوف ينصب حول الحوكمة على مستوى الجزئي _ حوكمة المؤسسات_.

الحدود المكانية: سوف تكون الدراسة على مستوى ثلاث الوكالات البنك (Badr. BNA. Bdl) _النعامة_.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة بين 2023/2022.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكننا حصر أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة في الاطلاع على موضوعات الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية، باعتبارها من المواضيع الهامة في العصر الحالي.
- حداثة وصلة الموضوع بالتخصص العلمي.
- يعتبر هذا الموضوع غائبا تماما من الناحية التطبيقية في البنوك التجارية.
- أهمية موضوع الحوكمة المؤسسية ودوره في جودة التقارير المالية في البنوك التجارية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

الهدف الرئيسي: معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية. ويتفرع من هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية التالية:

1 . معرفة أثر الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

2 . معرفة أثر ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

3 . معرفة أثر مسؤولية مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

4 . معرفة أثر المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

المنهج المتبع:

تم انجاز البحث اعتمادا على الإجراءات والاعتبارات المنهجية التي تستفيد إلى معالجة المشكلة البحثية، باعتبار المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بغرض استيعاب عناصر الإطار النظري المرتبطة بالحوكمة وجودة التقارير المالية من خلال تباين المفاهيم الخاصة بالحوكمة المؤسسية ومبادئها، بالإضافة إلى الأثر الذي تلعبه في جودة التقارير المالية، وتحليلها من خلال إسقاط ذلك على الواقع من خلال استعراض حالة تطبيقية ممثلة في الوكالات البنكية(BDL،BNA،BADR) بالنعامة.

مقدمة:

الدراسات السابقة:

- دراسة يوسف محمد شهوان، 2013/08/12، بعنوان: **أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق هذه المبادئ على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هذه الدراسة تم اختبار بيانات (55) شركة في سوق الأول في بورصة عمان وفق المنهج التحليلي وكان ابرز نتائجها، انه يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في شركات سوق الأول المدرجة في بورصة عمان، وان هناك اثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في نسبة ربحية الشركة.

- دراسة نعيمة زعرور وعبد الحق سعدي، 2020/06/29، بعنوان: **مساهمة حوكمة المؤسسات في جودة المعلومة المحاسبية،**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة القائمة بين حوكمة المؤسسات والمعلومة المحاسبية، ولتحقيق هده الدراسة تم توزيع (66) استمارة على مجموعة من المؤسسات بولاية بسكرة وتحليلها، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يؤدي إلى المزيد من الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير المالية للمؤسسات.

- دراسة علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل،2010، بعنوان: **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي,**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما، واختبار مدى وجود علاقة بينهما، ولتحقيق هذه الدراسة تم اختبار بيانات (30) شركة من شركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي في الفترة(2006-2008)، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير تنفذين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين وجودة التقارير المالية، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

تقسيمات البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتلتها خاتمة تضمنت ملخص للبحث واهم النتائج المستنبطة مع تقديم اقتراحات وتوصيات.

الفصل الأول: تطرقنا إلى جملة من المفاهيم حول الحوكمة المؤسسية و جودة التقارير المالية.

الفصل الثاني: والذي تطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي والذي تمثل في الدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية النعامة.

أنموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضع الباحث نموذجا عاما للدراسة يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

الشكل(1) نموذج الدراسة

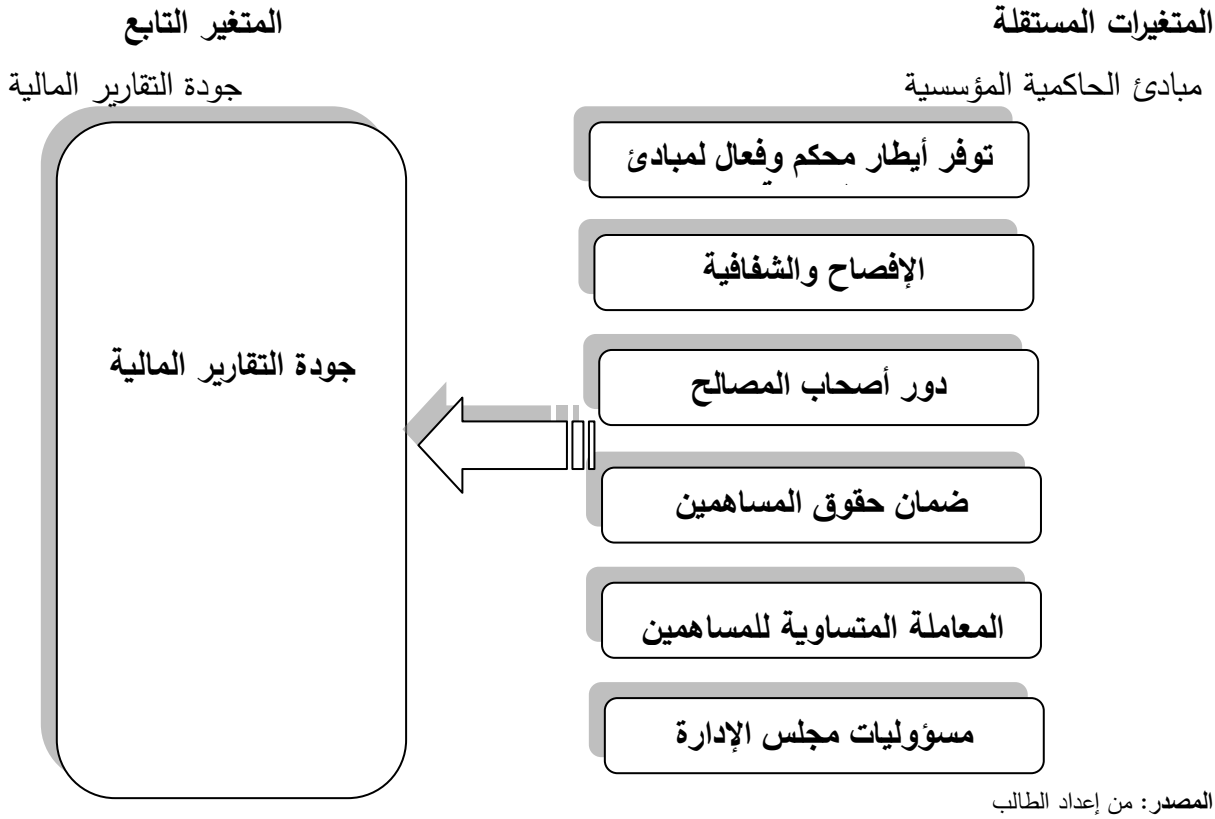

المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: مدخل عام للحوكمة المؤسسية

يعد مصطلح الحوكمة من أهم المصطلحات التي يتم تداولها منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد كانت تعني حينها أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من اجل التنمية .وقد جاء استعمال البنك الدولي آنذاك لمفهوم الحوكمة في أيطار تأكيده أن أزمة التنمية في العالم هي أزمة حوكمة بالدرجة الأولى بسبب فساد النظم السياسية وضعف إدارة الموارد والتخطيط في الدول النامية ، ثم امتدت لتشمل سائر المنظمات في القطاعين العام والخاص ،وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ، ومنح حق مسائلة إدارة الشركة ،ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال ، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ، وتعظيم الربحية ، كما إن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون(الاثوري، 2016) .

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة المؤسسية:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تقديم النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات وهذا من خلال نشأة وتطور، و مفاهيم حول حوكمة المؤسسات.

أولا: نشأة حوكمة المؤسسات

يطلق مصطلح حوكمة المؤسسات (Corporate Gouvernance) على مستوى الاقتصاد الجزئي أي الشركات والمؤسسات إذا يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ، ورعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي في عهدته و إيصالها لأصحابها ، ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ،ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، أطلق عليه القبطان المتحكوم جيدا لفظ، كما انه لا توجد ترجمة عربية تنطبق تماما على مصطلح (الحوكمة) كما جاء معناه باللغة الانجليزية (governance)، مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبنفس الحروف مع التغير في طريقة ها ونطقها إلا انه في سنة 2003 اصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لمصطلح الحوكمة حيث أكد في بيان له" في رأينا إن الترجمة العربية (الحوكمة) للمصطلح الانجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحفظتها على الجذر والوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى

المقصود بالمصطلح الانجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة أداء القائمين عليها " (بوخالفة، 2014)، واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شانه إن يضيف جديدا إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث.

كما أن التطور الحاصل الذي طرأ على شكل المؤسسات والشركات وتعدد أصنافها وكبر حجمها خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي أملى على بعضها فكرة فصل "الملكية على التسيير" مما جعل هذا العامل السبب الرئيسي وراء ظهور نظرية "الوكالة "إذا اقتضى إن توكل إدارتها إلى مديرين محترفين وهذا ما نتج عنه مشكلة "علاقات الوكالة " بين الأطراف المتعاقدة في الشركة، وهي المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة والفئات المختلفة من أصحاب المصالح ومصدر نظرية الوكالة وما تثيره من تساؤلات يرجع لأعمال أدم سميث.

حيث تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى ما جاء بيهAdam Smith في كتابه ثورة الأمم، بالإضافة إلى تبلور نظرية الوكالة على يد Berlesو Menas سنة 1932 التي شجعت على انفصال الملكية عن الإدارة وظهور المؤسسات المساهمة، لتأخذ الحوكمة بعدا أخر في الوسط الدولي بعد انهيار كبريات المؤسسات العالمية وظهور الفضائح المالية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وتشكيل لجنة الأبعاد المالية Cadbury التي ساعدت توصياتها الصادرة في ديسمبر 1992 بعنوان : "الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات"« The Financial Aspects of Corpo rate Gouvernance » التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، لكن التفكير الجاد في هذا الموضوع جاء بعد انفجار أزمة أسواق المال شرق أسيا سنة 1997 ، حيث اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس « OrganizationFor Economico Coopération And Développent » بمبادئ ومعايير الحوكمة ، إذ أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير بعنوان : " مبادئ حوكمة المؤسسات «principale of corpo rate gouvernance».ولقد تم اعتماد هذه المبادئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 1999 تحت اسم (الإدارة الرشيدة) سواء للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة ، وهو ما يمثل أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

جدول(01): مراحل نشأة وتطور حوكمة المؤسسات عالميا.

السنة	الجهة	الإصدار
1932	Berlesو Menas	تبلور نظرية الوكالة ,التي شجعت على فصل الملكية عن الإدارة وظهور مؤسسات الوكالة.
1992	Cadbury	صدور القواعد البريطانية بتقرير Cadbury Sir Adrian، حيث ألزم المؤسسات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عما لم يتم الإفصاح عنه.
1995	Greenbury	صدور تقرير لجنة Greenbury الذي ركز على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والذي أوصى بالإفصاح الكامل عن المدفوعات.
1998	Hampele	صدور تقرير Hampele الذي جاء ليعيد النظر في نظام حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة من خلال شمول التقريرين السابقين في هذا الموضوع
1999	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة المؤسسات والتي أصبحت حجر أساس ومعيارا دوليا لواضعي السياسات والمستثمرين و أصحاب المصالح في المؤسسات في جميع أنحاء العالم.
2002	Sarbanes-Oxley	استجابة للازمات التي حدثت في العديد من المؤسسات الأمريكية صدر قانون Sarbanes-Oxley بعدما اقره الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم فيه تحديد متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق وتحديد المسؤوليات.
2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واشتملت غلى مراجعة النسخة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة والخبرات في دول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضمنت القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العلمية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف للاضطلاع بمسؤولياتها.

المصدر: عمر عيسى فلاح المناصير. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية (مذكرة ماجستير). الأردن، الجامعة الهاشمية الزرقاء.ص:23 (بتصرف).

ثانيا: مفاهيم حول الحوكمة المؤسسية

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بالحاكمية المؤسسية على المستوى العالمي، بحيث لا يوجد تعريف موحد لمفهوم حوكمة،وبذلك فقد تعددت الرؤى والأفكار المطروحة من الكتاب والمنظمات الدولية حول مفهوم الحوكمة وفقا لاختلاف النظرة إلى موضوع الحوكمة، حيث عرفها كل من:

- **البنك الدولي (WB):** هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من اجل تنمية تعريفاقتصادية واجتماعية.
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(Ocde):** حوكمة المؤسسات "هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل: مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة " (بوخالفة، 2014، صفحة 06)
- **تعريف لجنة بازل:** فتعرف الحوكمة من المنظور المصرفي بأنها "الطريق التي تدار بها المؤسسات المصرفية من خلال مجالس إدارتها الإدارة العليا فيها والتي توجه سير العمل في هذه المؤسسات وتحكم في أعمالها " (الاثوري، 2016، صفحة 209).
- **تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة:** وهو أحد الجهات المهتمة بموضوع الحوكمة فيعرف الحوكمة بأنها "نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات ذات العلاقة بعمل المؤسسات، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمسائلة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل " (الاثوري، 2016، صفحة 208).
- **تقرير لجنة كاد بوري (Cadbury):** في تقريرها عن الجوانب المالية لحوكمة المؤسسات عام 1991م "أنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الشركات، ويهدف ذلك النظام تحقيق التوافق (Algine) بين مصالح الإدارة والمساهمين.

❖ **معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA)**: الحاكمية المؤسسية في مجلة (Tone At. The Top) والصادرة عنه بأنها :" العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط للإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحاكمية فيها".

➢ التعاريف السابقة نستنتج:

- شمولية ومن مفهوم حوكمة المؤسسات للعديد من الأبعاد الاقتصادية والقانونية والإدارية والمحاسبية والاجتماعية والأخلاقية ، وذلك نتيجة عدم الاتفاق على تعريف أو مفهوم موحد لمصطلح Corporate Governance.
- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة المؤسسات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة والرقابة على المخاطر لتجنبها بهدف تعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- الحوكمة مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات، مع التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد والحوافز والمعايير التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص حوكمة المؤسسات.

للحوكمة المؤسسية كغيرها من الأنظمة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما لها أهمية كبرى وخصائص بالنسبة للمؤسسات التي تتبناها.

أولا: أهمية حوكمة المؤسسات.

إن للتطبيق السليم للحوكمة في البنوك جملة من النتائج تعود بالنفع على البنك خاصة والجهاز المصرفي عامة ن يمكن إيجازها في النقاط التالية:(فوزي، 2021، صفحة 233)

- إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة، حيث أصبحت درجة التزام البنوك بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبارهم باتخاذ قرارات التوظيف أو الاستثمار، من ثم فان البنوك التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية كبيرة لجذب رؤوس الأموال عن البنوك والأخرى التي لا تطبقها وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل.

- إن لتطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب الأزمات المالية من تعثر وإفلاس ويضمن تطوير الأداء واتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- يعمل تبني أيطار مبادئ الحوكمة في البنوك على ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تقليل المخاطرة وتحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام.
- تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في أيطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على زيادة الثقة ومنع حدوث أزمات المصرفية، وحماية أموال المقرضين من خلال الحق في العدالة بينهم والحق في المسائلة.
- تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارية البنوك أمام مساهميها، هو ضمان لوجود الرقابة المستقلة (من غير العاملين بالبنك) على المديرين والمحاسبين وصولا إلى القوائم مالية ختامية على أسس مبادئ عالية الجودة وفقا للمعايير المعمول بها.

❖ **أهمية الحوكمة المؤسسات بالنسبة للمجتمع:** تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد، وتشجيع التنافس، كما تشجع على الزيادة الإنتاجية على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتشجيع القيام بعلاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

❖ **أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة والمستثمرين: العمل** على تحسين أداء الشركة والتقليل من تكلفة رأسمال، وتحسين السمعة والإستراتيجية، وتبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح، وتحمي حقوق المستثمرين، كما تقوم بتخفيض آثار المخاطر.

ثانيا: أهداف حوكمة المؤسسات

إن الهدف الاستراتيجي للحوكمة هو توفير الثقة بين الإدارة والمساهمين من خلال أدلة تثبت أن إدارة الشركات تجرى وفقا للممارسات السليمة للأعمال وبشكل يؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى اقل حد ممكن ، وإيجاد بيئة عمل تسودها الثقة والقيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق وبما يعود على المجتمع بالخير والتقدم والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان العمل الصالح ومما سبق فان حوكمة الشركات تحقق كثيرا من الأهداف من أهمها: (عاد , أسماء; دويس, فوزية; غوار , منية;، 2018، صفحة 19).

- ✓ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا ما يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
- ✓ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة.
- ✓ العمل على محاربة التصرفات الغير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري.
- ✓ جذب الاستثمارات سواء أجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- ✓ الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
- ✓ العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعزيز ثقتهم بالشركة.
- ✓ تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المدراء ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

كما ذكرت الكثير من الأدبيات مجموعة من الأهداف المتعددة لحوكمة المؤسسات، وهي كما يلي:

:(ww.Noreed.com)

- تحقيق الشفافية والعدالة
- الحفاظ على حقوق الأقلية وصغار المستثمرين
- توفير فرص عمل جديدة
- منح حق المساءلة لإدارة وأعضاء مجالس الإدارة في الشركة.
- تنمية المدخرات وتعظيم الأرباح.
- مراعاة مصالح الموظفين والعمال في الشركة
- زيادة الثقة في الاقتصاديات المحلية.

ويمكن توضيح أهداف الحوكمة في الشكل الآتي: (الخضيري، 2005).

الشكل رقم(02): أهداف الحوكمة المؤسسية

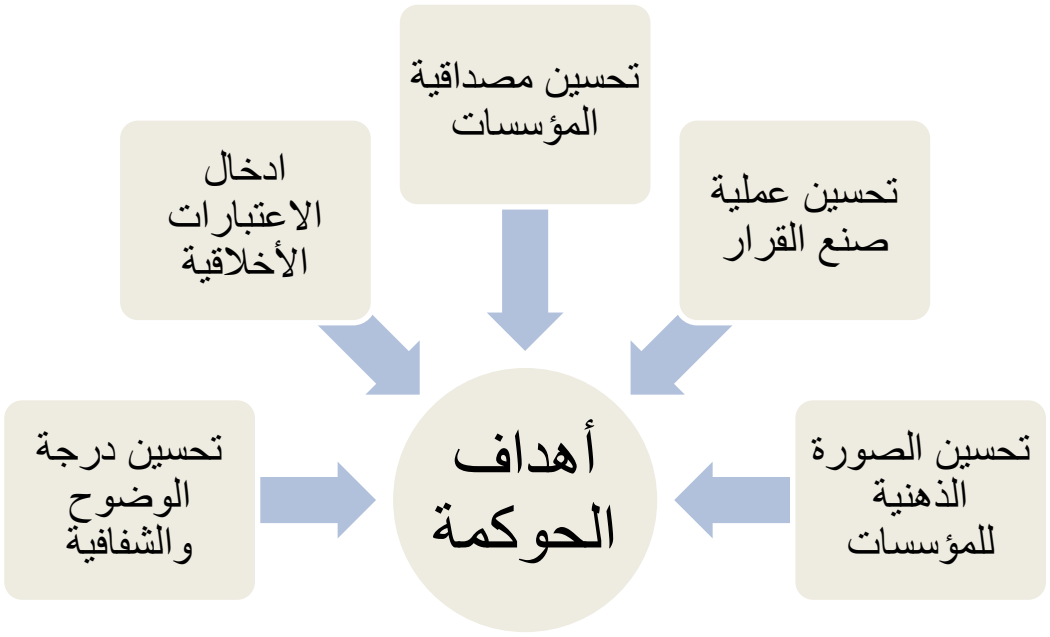

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ما سبق.

ثالثا: خصائص حوكمة المؤسسات

يشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى الخصائص التالية: (تقرورت، 2021، صفحة 39)

الانضباط: ويعني إتباع السلوك الأخلاقي الملائم الذي يتماشى والمسؤولية المعطاة،

الشفافية: وهي توافر الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات بدرجة كافية توضح أداء المؤسسة المالي وتقدم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث،

الاستقلالية: وهي التحرر من الضغوط المختلفة والتأثيرات التي من شانها التحكم في توجيه سلوك الأطراف أصحاب العلاقة باتجاه معين دون الأخر ’

المساءلة: وتتعلق بتوضيح ادوار الحوكمة و مسؤولياتها، والجهود الإدارية من اجل تامين التقارب بين مصالح المساهمين والمديرين،

المسؤولية: وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التزام المؤسسة بالقواعد وأنظمة أمام جميع الأطراف أصحاب المصلحة،

العدالة: وتتحقق من خلال تامين مصالح المساهمين، وتطبيق العقود الخاصة بهم اتجاه المؤسسات التي يستثمرون بها واحترام حقوقهم،

السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني عند عرض معلومات المالية

المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

الشكل رقم(3): خصائص حوكمة المؤسسات

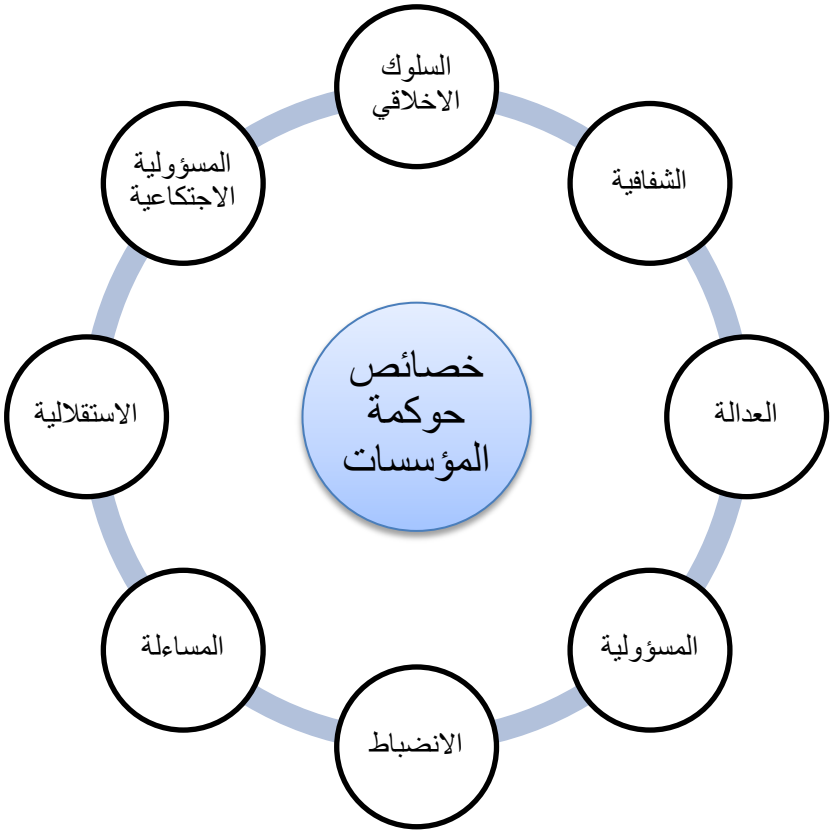

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: الحوكمة في المصارف

لكي تتمكن المؤسسات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين وهي:

أولا: محددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك

حتى يتم تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك بشكل جيد وسليم وتستفيد من مزاياها، يجب توافر جملة من المحددات التي يمكن تصنيفها إلى نوعين: محددات داخلية وأخرى خارجية يندرج ضمنها مجموعة من العناصر نذكرها في الأتي:

1. **المحددات الخارجية:**

تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات والتي تختلف من دولة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وتتمثل هذه المحددات الخارجية في العناصر التالية:

- مجموعة قوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل الأسواق المالية،
- نظام مالي كفء يوفر التمويل اللازم و المناسب لمختلف المشروعات والذي يساعد البنوك على الاستمرار والمنافسة الدولية،
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية العاملة في أسواق رأس المال وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات والتأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المنشورة، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين,
- دور المؤسسات غير الحكومية في التأكد من التزام أعضائها بأخلاقيات المهنة، من هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين،
- وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن الإدارة لمؤسسة وتنظيمها مما يقلل المخاطر. (مركز ابو ظبي للحوكمة)

توافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام وتطبيق القواعد التي تساهم في الإدارة الجيدة للبنك والمؤسسة وتخفيض التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2. <u>المحددات الداخلية</u>

و التي تتمثل أساسا في القواعد والأسس التي يتم إتباعها لتحديد طريقة اتخاذ القرارات وتوزيع مختلف السلطات بين كل المديرين والجمعية العامة ومجلس الإدارة الذي يساعد على تخفيض التضارب الموجود بين مصالح هذه الأطراف.

وتشمل اللوائح والقوانين داخل المؤسسة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتوزيع مسؤوليات والسلطات واجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض لمصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي لتحقيق مصالح المستثمرين. (الشعلان، 2008، صفحة 52)

الشكل رقم (4): يوضح المحددات الأساسية لحوكمة المؤسسات.

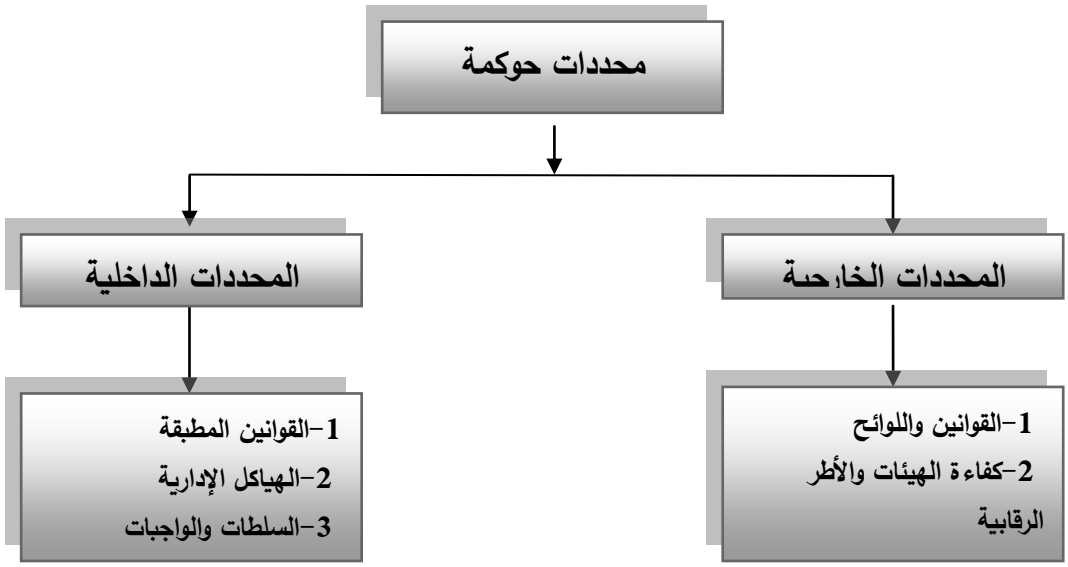

المصدر: (حمام، 2009-2008، صفحة 28)

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة النظام المصرفي

تعرف أطراف حوكمة المؤسسات على أنها أفراد أو مجموعات لها مصالح مشروعة في الجوانب المختلفة لأنشطة المؤسسة، ويكون على المؤسسات مسؤوليات متباينة تجاه كل من المجموعات صاحبة المصلحة في أنشطتها وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي: (شبايكي، 2018، الصفحات 191-192)

- **<u>الأطراف الداخلية:</u>**

هم أصحاب الاهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمؤسسة ويتمثلون في:

- **مجلس الإدارة:** يمثلون المساهمين وأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأسمال بالمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول غلى الأرباح المناسبة لاستثماراتهم،
- **الإدارة:** وهي المسئول عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة المؤسسة مسئولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها للمساهمين،
- **أصحاب المصالح:** مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين.

- **<u>الأطراف الخارجية</u>:**(شبايكي، 2018)

- **<u>للوائح القانونية والأعراف</u>:** تتمثل اللوائح القانونية والأعراف فيما يلي:

✓ يشمل الضوابط والأحكام والقوانين، والأعراف والمبادئ الراسخة والمستقرة في أعماق المجتمع وجذوره وكذا مؤسساته.

✓ الدولة: الدولة ككيان إداري له وظائفه وله هيكله الإداري وبنيانه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة ووحداته المتفاعلة التي تعتمد كل منها على الأخرى، تتمثل في مؤسسات الدولة في سلطاتها الثلاث:

✓ السلطة التشريعية: وما تسنه من تشريعات وقوانين

✓ السلطة التنفيذية: وما تقوم به من أعمال وعمليات تنفيذية،

✓ السلطة القضائية: وما تصدره من أحكام وما تعمل على تحقيقه من عدالة

الشكل رقم(5): الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات

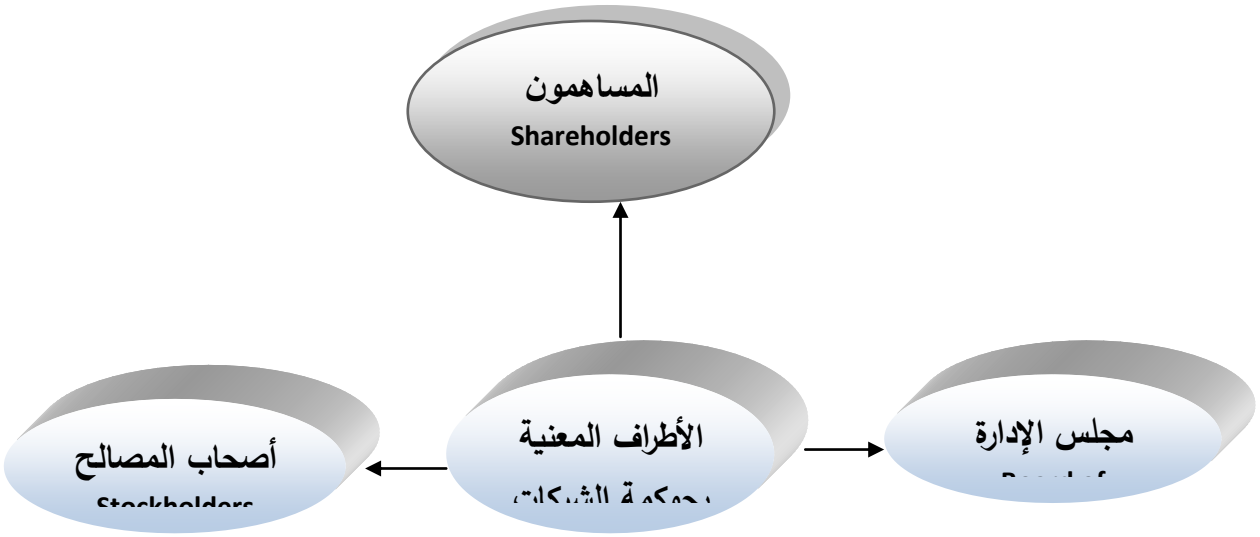

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعلومات التي تم عرضها مسبقا

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

تعد المحاسبة لغة الأعمال عالميا، كونها تعمل على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الكيان الاقتصادي إلى الأطراف المهتمة سواء أكانت داخلية أم خارجية من خلال إعداد تقارير والقوائم المالية، ويشمل مستخدمو هذه التقارير كلا من: المستثمرين الحاليين أو المحتملين،المقرضين، الموظفين وممثليهم، الموردين والدائنين التجاريين، العملاء، الحكومة ووكالاتها ومؤسستها، والجمهور... (زكرياء، 2014، صفحة 45)

المطلب الأول: مفهوم جودة وأنواع التقارير المالية

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض وهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح ,كما أنها تعتبر محورا هاما من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية ,حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته

الشركة من نتائج ,لقد تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بالتقارير المالية بتنوع وتعدد الباحثين في المجال المحاسبي والمالي المتعلق بالمؤسسات والشركات ومن بين هاته التعريفات ما يلي:

وعرفت التقارير المالية بأنها" مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات ". (Mechain, 2004, p. 12)

كما عرفت أنها: "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط لمعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها التقارير المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها". (الجعارات، 2008)

ثانيا:أنواع التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال فاعلة بينة منشاة والأطراف المهتمة بنشاطها، حيث يتمكن هؤلاء الأطراف ذو العلاقة عبر هذه التقارير من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على مركزها المالي وما حققته من نتائج خلال فترة معينة.

القوائم الخلاصة النهائية للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمنشاة، حيث تتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين من نشاط الأعمال تحتوي التقارير المالية على تقرير مراقب الحسابات، تقرير إدارة التنفيذي، وتقرير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية ووصف للخطط والتوقعات. (سماح علي العوض، 2018، صفحة 50).

تنقسم التقارير المالية إلى قوائم مالية أساسية قوائم مالي ملحقة وهي:

أولا:قوائم مالية أساسية

هي القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات وتساهم بدورها في توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبية، وتتمثل هاته القوائم في الآتي:

1. **قائمة الدخل:** هي عبارة عن بيان الإرادات والمصروفات وصافي الدخل (أو صافي الخسارة) عن فترة زمنية معينة يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة، فبجانب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها أيضا قائمة المكاسب

أو قائمة التشغيل، وتفصح القائمة عن إرادات المؤسسة ناقص مصروفاتها خلال فترة مالية معينة (عامر بلقاسم، 2011، صفحة 51).

1.1 **المصروف:** هي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية متخذة شكل تدفقات خارجية أو استنفاذ الأصول ونشوء خصوم تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية.

1.2 **الدخل:** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية فيشكل تدفقات داخلة أوفي شكل انخفاض في الخصوم، والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المؤسسة.

2. **قائمة المركز المالي:** هي عبارة عن كشف بين ممتلكات والتزامات وحقوق الوحدة الاقتصادية خلال تاريخ معين، أي الميزانية والغرض من إعداد الميزانية وهو عرض الوضع المالي لمؤسسة معينة أي قيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. (الجودي، 2018، صفحة 43)

إن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي هي:

2.1 **الأصول:** تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، وهي تتضمن منافع مستقبلة محتملة تتحكم فيها مؤسسة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة

2.2 **الالتزامات:** هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية. (ابتسام قادري، 2021، صفحة 46)

2.3 **حقوق الملكية:** هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم، وتمثل حصة الملاك في المؤسسة.

3. **قائمة التدفقات النقدية:**نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة المعايير المحاسبية بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي: (الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة، لصفقاتها الاستثمارية،لصفقاتها التمويلية، صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة. (سامي، 2012)

هي أحد القوائم المالية الأساسية وتهدف هذه القائمة إلى إمداد المستخدمين بالمعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة زمنية معينة، كما تحدد الهدف الفرعي لها في توفير معلومات محاسبية معدة وفق الأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط التمويلي والنشاط الاستثماري للمنشاة في الفترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين. (عطية، 2003)

كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم القوائم الرئيسية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها ونشرها بصفة دورية.

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

توضع قائمة التغيرات في حقوق الملكية مقدار الزيادة والنقصان في حقوق كل ملكية يكون مصدرها صافي الدخل للمشروع المحقق خلال الفترة أو نتيجة الاستثمار ,إضافة لزيادة رأس مال من قبل مالك المشروع خلال الفترة وكذلك مسحوبات مالك المشروع خلال الفترة المالية.فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هده المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر ,لذا فإنها تزود بمعلومات عن الموارد الاقتصادية وعن التزامات وحقوق الملكية، إن هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط قوة والضعف المالية للمشروع وقدرته على سداد التزاماته. (ابتسام قادري، 2021، صفحة 47)

ثانيا: قوائم مالية ملحقة

وهي قوائم إضافية تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها بصورة تطوعية أو بناء على توصيات من الجمعيات المهنية ومن تلك القوائم الملحقة التالية:

1- قائمة لبيان تفاصيل بعض العناصر الإجمالية المهمة الواردة بالقوائم الأساسية.
2- قائمة القيمة المضافة وعناصرها الأساسية.
3- قائمة مالية المعدلة بالتغيير في المستوى العام للأسعار.
4- قائمة مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون مجموعة واحدة.
5- قائمة مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات الأنشطة المتعددة.

إن ملاحظة المهمة على القوائم المالية الملحقة هي أنها تختلف سواء من حيث العدد والمضمون باختلاف ظروف الحال، لا يمكن وضع قواعد عامة تحكم إعدادها في كل الحالات.

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للتقارير المالية والتحديات التي تواجهها

أولا: الأطراف المستخدمة للتقارير المالية

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم المعلومات التقارير المالية أطراف عديدة لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات ونذكر منهم ما يلي:

1. المستثمرون:

إن مقدمي رأس مال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المحقق منها، فهم يحتاجون للمعلومات تعينهم على اتخاذ القرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

2. الموظفون:

حيث يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالاستقرار والربحية رب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافئاتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

3. المقرضون:

المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلق بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على المدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.

4. العملاء:

العملاء يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها.

5. الحكومة ووكلائها (مؤسساتها):

تهتم الحكومة بعملية توزيع المواد وبالتالي نشاطات المؤسسات وتحديد السياسات الضريبية، كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

6. الجمهور:

تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال: قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم, وتعاملها مع الموردين الحاليين, ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في تطور المؤسسة وتنوع نشاطاتها, بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة الحاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فان هناك حاجات عامة لهم جميعا, حيث أن توفير القوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس مال للمؤسسة, فإنها سوف تفي بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

ثانيا: التحديات التي تواجه التقارير المالية

يمكن إبراز أهم هذه التحديات أو نقاط الضعف التي تتعرض لها التقارير المالية في: (بن قيدة مريم، 2019)

-**مقاييس غير مالية:** فشلت التقارير المالية في تقديم مقاييس أداء رئيسية تستخدم بشكل واسع من قبل إدارة الشركة، مثل قياس رضا العملاء.

-**النظرة المستقبلية:** فشلت التقارير المالية في تقديم المعلومات تتعلق بمستقبل الشركة، والتي تكون الحاجة إليها من قبل المستثمرون والدائنون المحليين والمحتملين كبيرة، وتتضمن مصادر المعلومات الأخرى وبالتحديد تقرير المحلل المعلومات مستقبلية، إما قوائم المالية فإنها تحتوي على البيانات التاريخية.

-**توفر المعلومات في الوقت المناسب:** تعد الشركات تقاريرها المالية بشكل ربع سنوي وتقدم تقارير مدققة بشكل سنوي، نادرا ما تجد معلومات مالية متوفرة حين الطلب، وبالمقابل فان المحلل يعدل تنبؤاته وتوصياته حالما تتوفر لديه المعلومات، كما أن مصادر المعلومات الأخرى مثل: أخبار الاقتصاد، الصناعة الشركة تتوفر بعدة أشكال بما فيها الانترنيت بشكل دائم وسريع.

فعلى مهنة المحاسبة إيجاد حلول الملائمة لهذه التحديات من اجل تقديم أنواع المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه المعلومات وبالأخص المستثمرون وذلك بغية التخصيص الكفء لرأسمال.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التقارير المالية

للتقارير المالية مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما لها أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسات التي تتبناها.

أولا: أهمية التقارير المالية(الفتاح، 2014/2015، صفحة 48)

1. **بالنسبة للمستثمرين:** يواجه المستثمرون حول حقوق ملكية في المنشاة مجموعة من الخيارات منحصرة فيما بين البيع أو الاستثمار في حيازة هاته الحقوق إذ يواجه المستثمر الحالي خيار البيع أو الحيازة مما يصبح يبحث عن معلومات تساعده في اتخاذ قرار، وهاته المعلومات سوف يحصل عليها من التقرير المالي للشركة، ونفس الشيء بالنسبة للمستثمر المرتقب فهو سيواجه قرار الشراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في شركة معينة الأمر الذي يجعله في حاجة للمعلومات حول الشركة.
2. **بالنسبة للمقرضين الحاليون والمرتقبون:** يواجه المقرضون الحاليون والمرتقبون مجموعة من الاختيارات فالحاليون قد يتعلق بتجديد اتفاقيات القروض المعقودة مع الشركة، والمرتقبون قد ترتبط خياراتهم في منح أو الامتناع عن منح قروض أو شراء السندات ولهذا فهم يحتاجون لمختلف المعلومات التي تشملها التقارير المالية ذات الفائدة.
3. **بالنسبة للموردين:** يعتمد المورد في اتخاذ قراراته في التعامل مع الشركة على مجموع من العوامل التي تظهر الاستقرار المالي للشركة وتوقعات استمرار حجم النشاط الذي يربطه بالشركة ولهذا فهو يلجا إلى التقارير المالية الخاصة بالشركة لمعرفة الإجابة عن كافة تساؤلاته.
4. **بالنسبة للموظفين والعملاء:** يمثل معرفة استمرارية الشركة أحد أهم احتياجات العملاء والموظفين مما يجعلهم يحتاجون معلومات أساسية يتخذون بها قراراتهم.

وباعتبار أن القوائم المالية هي جوهر التقارير المالية تجدها تهدف إلى تزويد بمعلومات عن المركز المالي والأداء المالي (نتيجة الأعمال)، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتغيرة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم لغاية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن اجل تحقيق هذا الهدف فان القوائم المالية تزود بمعلومات عن الشركة تتعلق بما يلي:

-الأصول.

-الالتزامات.

-حقوق الملكية.

-الدخل والمصاريف بما في ذلك المكاسب والخسائر.

-التغيرات الأخرى بحقوق الملكية.

-التدفقات المالية.

ثانيا: أهداف التقارير المالية

تهدف التقارير المالية إلى: (سليمان، صفحة 168)

- تقديم المعلومات المناسبة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين.
- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة ومصادرها.
- القياس الدوري لدخل الشركة.
- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية.

كما حددت اللجنة المكلفة لتطوير المبادئ المحاسبية المنبثقة عن معهد المحاسب القانوني الأمريكي الأهداف الأساسية للتقارير المحاسبية كما يلي: (الفتاح، 2014/2015)

- توفير معلومات حالية موثوق بها وعادلة عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة وتعمل على إظهار مختلف الالتزامات المترتبة عن هاته الموارد اتجاه المالكين وغيرهم مما تسمح بتقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- توفير معلومات صحيحة لمختلف الأطراف المهتمة بالتغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة.
- توفير معلومات مالية كافي تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة.

ومن أفضل المحاولات في تحديد أهداف التقارير المالية كانت محاولة "مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي", والذي جاء معتمدا إلى حد كبير على الدراسة التي قام بها"مجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين " وكانت الأهداف مقسمة كالتالي:(منتدى المحاسب العربي، صفحة 38)

1- الأهداف العامة:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.
- توفير معلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدي المستقبلية.
- توفير معلومات التي تسمح بتقييم موارد الشركة والتزامها والتغيرات التي قد تطرأ عليها.

2- الأهداف التفضيلية: وتتمثل في:

- توفير المعلومات التي تساهم في تقييم أداء الشركة.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفقات الأموال.
- توفير المعلومات التي تسمح بمعرفة مدى قدرة الإدارة بمسؤوليتها ومدى نجاحها في المحافظة على موارد الشركة ومدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد.
- توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات و تفسيرات الإدارة والمساعدة لفهم ما يرد بالتقارير المالية.

المطلب الرابع: التقارير المالية في البنوك التجارية

أولا: <u>البنوك التجارية</u>

يعتبر البنك التجاري مؤسسة اقتصادية مالية، هدفها التعامل في النقود حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه مختلفة (قروض أو منتجات بنكية أو بيع بالإيجار.). إن التطرق إلى تعريف البنوك التجارية يؤدي بنا إلى الحديث عن مفهوم الوساطة المالية وهي وجود وسيط مالي ما بين المتعاملين ذوي الحاجة إلى التمويل والمتعاملين ذوي الفوائض المالية.

وبالتالي فالبنوك التجارية هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض بمختلف أنواعها، واهم ما يميز البنوك من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هي قبولها للودائع تحت الطلب في شكل حسابات جارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال في أي وقت وكذلك مقدرتها على خلق النقود وتسيير وسائل الدفع.

ثانيا: وظائف البنك التجاري

وتتمثل في الوظائف التالية:

1- **تعبئة المدخرات:** من خلال الاحتفاظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتنميتها.

2- **خصم الأوراق التجارية:** تتمثل أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري.

3- **الاستثمار في الأوراق المالية:** حيث تسعى البنوك التجارية إلى شراء الأسهم والسندات عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وتقدم علة التخلص وبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاضا في أسعارها وتسمى العملية في هذه الحالة بالاستثمار غير مباشر.

4- **تمويل عمليات التجارة الدولية:** وهو ما يطلق عليه بالوساطة في المعاملات الخارجية حيث يسند إلى البنوك دور هام في انجاز وتمويل عمليات التجارة الدولية.

5- **القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان:** وذلك لأغراض الإنتاج أو الاستثمار وتمويل المشروعات الأغراض الاستهلاكية سواء بضمان أو بدون ضمان بالاعتماد على الضمان الشخصي وسمعة العميل ودراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة.

6- **خلق وسائل دفع جديدة:** بالإضافة إلى النقود الورقية والمعدنية المساعدة التي يصدرها البنك المركزي نجد أن البنوك التجارية تعرض وسائل دفع جديدة أكثر من حيث الفاعلية في تسهيل المعاملات التجارية والمالية والمصرفية.

7- **تقديم بعض الخدمات التجارية الأخرى:** على غرار إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية، المساهمة في دعم تمويل المشاريع التنموية، خدمة البطاقة الائتمانية، تحصيل الفواتير...الخ.

ثالثا: التقارير المالية في البنوك التجارية

1- **التقارير المالية الداخلية(الخاصة):**

يقصد بالتقارير الداخلي التي يعدها قسم المحاسبة للمستويات الإدارية المختلفة التي تحتاجها لأغراض استخدام الداخلي في البنك ومن أمثلتها: (الدين، 2008، صفحة 67)

- تقارير خاصة بقياس تكلفة أنشطة البنك المختلفة.
- تقارير خاصة لتحديد مدى كفاءة وفعالية كل قسم من الأقسام.

- تقارير خاصة لتقييم أداء الأفراد العاملين في البنك.
- تقارير خاصة بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- تقارير بتوصيات معينة يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لأعمال البنك المستقبلية.

تقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقا لحاجة المستوى الإداري الذي يستخدمها، فقد تكون على شكل جداول وبيانات إحصائية رقمية بالكم والقيمة. أو قد تكون على شكل خرائط و أشكال إحصائية. أو تكون تقارير إنشائية مدعمة ببعض الأشكال لغرض التوضيح.

2- تقارير مالية خارجية(عامة):

التقارير المالية الخارجية هي التقارير التي تعبر عن نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي والتي تظهر مستوى الأداء للبنك بصفة عامة، وهي التي يتم الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة وتتركز معظمها في القوائم المالية الختامية في نهاية السنة المالية، وهذه التقارير لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الاطلاع عليها، ومن أهمها ما يلي: (ABC Egypt Annual report- Arabic، 2010، صفحة 20)

- التقرير المالي للبنك.
- تقرير مراقبي الحسابات.
- الميزانية.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح.
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

المبحث الثالث: أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية

يتمثل أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية في التأكد من مبادئ والقواعد المنصوص عليها في نظام الحوكمة التالية:

المطلب الأول: مبادئ حاكمية المؤسسية

قامت منظمات بوضع مبادئ خاصة بالحوكمة المؤسسية ومن أهمها:

أولا: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة ، فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله وطرح الكثير من الرؤى والأفكار وأوراق العمل والدعوة لتطبيقها في مجال عمل الشركات ، ومن هذه المنظمات : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية .وقد حاولت كل جهة أن تطرح مجموعة من المبادئ التي أعدتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم المبادئ المطروحة من المنظمات الدولية ، خاصة وان هذه المبادئ وضعت أساسا لكي يتم تطبيقها في مجال العمل المصرفي.

وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من الوثائق المتعلقة بالحوكمة في المصارف، أول هذه الوثائق كان عام 1999م، والتي تضمنت أهم الممارسات التي يمكن إتباعها من أجل التطبيق السليم لقواعد الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وقد تضمنت هذه الوثيقة سبعة مبادئ للحوكمة.

في عام 2007م، أدخلت اللجنة بعض التعديلات غلى الورقة الجديدة تتضمن ثمانية مبادئ منها هو تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على انتهاج أفضل الممارسات الإدارية والأخلاقية، بما يساعد على تحسين أداء تلك المؤسسات وتطوير قدرتها الإدارية ، وإيجاد بيئة طاردة للفساد وذلك من خلال زيادة مستوى الإفصاح والشفافية ، وإيجاد نظام إداري يسمح بتوزيع المسؤوليات والمحاسبة عليها ،والعمل غلى تحقيق الرضا لدى المساهمين وأصحاب المصالح ،وبناء نظام محكم للرقابة والمراجعة وصولا إلى تحسين العلاقة بين المصارف ومحيطها المحلي ، وزيادة الثقة بالمصارف وهذه المبادئ كما يلي : (الاثوري، 2016)

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك.

- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل، آخذا في الحسبان مصالح حملة الأسهم والمودعين، وان تكون هذه القيم سارية المفعول في البنك ويجب التأكد من إن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية.
- **المبدأ الثالث:** على مجلس الإدارة وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمحاسبة داخل المؤسسة المصرفية.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية إذ تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام الرقابة الداخلية.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلالية مراقبي الحسابات ووظائف الرقابة الداخلية والتي تشمل التطابق والالتزام والقانونية.
- **المبدأ السادس:** يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن سياسات الأجور والمكافآت المتبعة في البنك تتناسب مع ثقافة البنك وأهدافه الإستراتيجية ومع محيط الرقابة فيه.
- **المبدأ السابع:** يجب على مجلس الإدارة إتباع مبدأ الشفافية في إدارة البنك.
- **المبدأ الثامن:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك تفهم هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

إن القراءة الدقيقة لمضمون مبادئ لجنة بازل سوف توضح لنا المبادئ الثمانية الموضحة أعلاه قد وضعت لتحديد واجبات مجلس إدارة البنك تجاه الجهات ذات العلاقة داخليا وخارجيا.

ثانيا: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)

إن من أهداف منظمة التعاون الاقتصادي مساعدة دول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال جهودها المبذولة للتأطير وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات فيها، والأطراف الأخرى المشتركة في عملية تطوير مبادئ حوكمة الشركات، حيث يتم تطبيق الحوكمة وفقا لخمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) في عام 1999، لكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بمراجعة هذه المعايير وعدلتها في عام 2004، فأصبحت بذلك ستة معايير بدلا من خمسة معايير، وتتمثل في:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يتضمن إطار الحوكمة المؤسسات كلا من تعزيزشفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وان يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- **ضمان حماية حقوق المساهمين:** ينبغي أن يكفل أيطار حوكمة الشركات حماية حقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

تامين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على معلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة، الحق في المشاركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة ومن بينها:

التعديلات في النظام الأساسي أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة، طرح أسهم إضافية، اية تعديلات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة. (أوصيف، 2011)

- **المساواة في المعاملة للمساهمين:** وتعني المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وبالتالي إتاحة المجال للمساهمين للحصول على تعويض فعلي عند المساس بحقوقهم.
- **ضمان الحقوق القانونية لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** فيجب أن ينطوي أيطار حوكمة الشركات غلى اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون، وأن يعمل هذا الإطار أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- **الإفصاح والشفافية عن المعلومات مهمة ودور مراقب الحسابات:** والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- **تحديد المسؤوليات مجلس الإدارة: وهو** أمر في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار الأعضاء وتحديد مهامه الأساسية ودورها في الإشراف على الإدارة التنفيذية. (دليلة، 2014)

الشكل رقم(6): مبادئ (قواعد) حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)

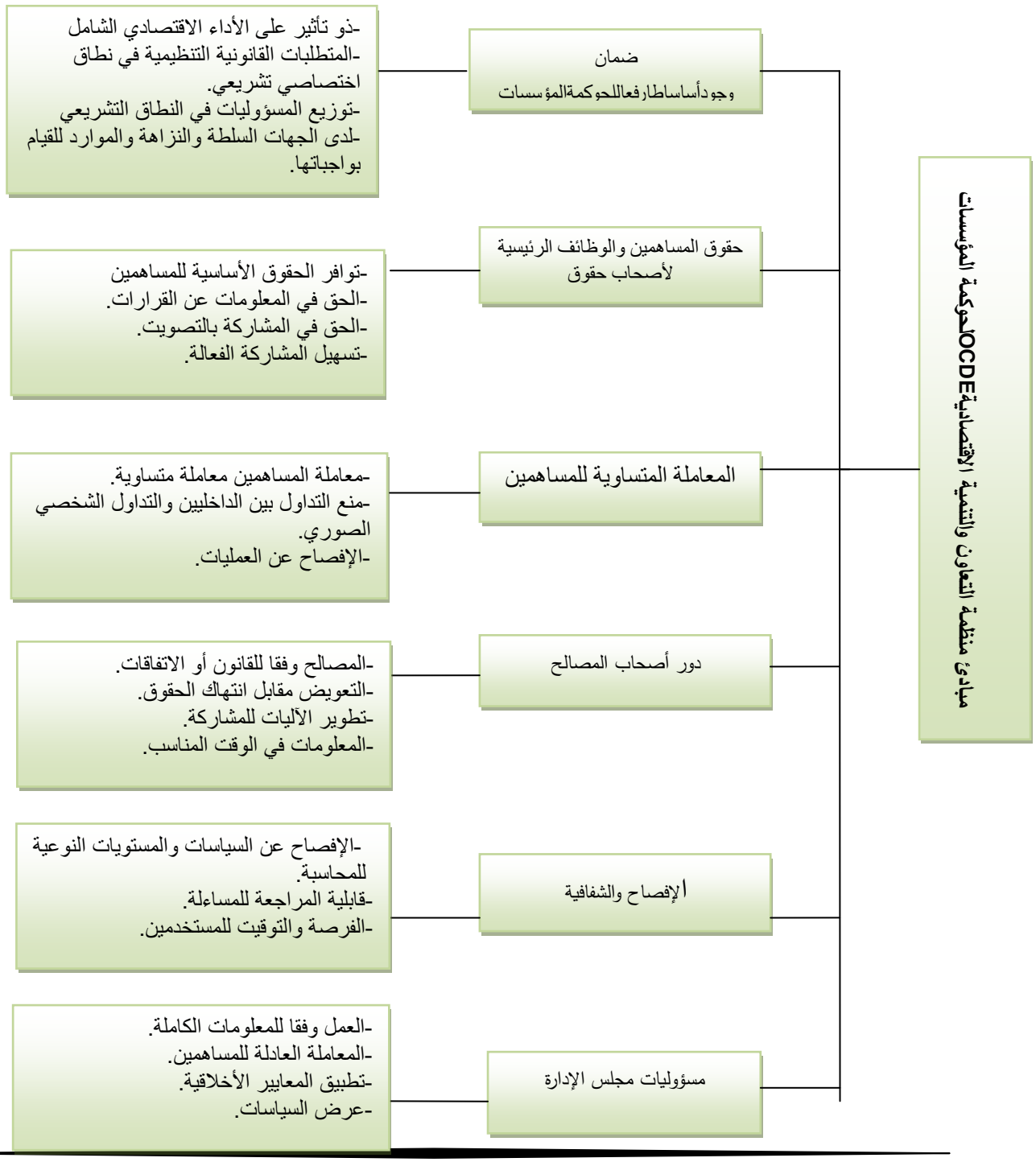

المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ،2009، ص 31. (بتصرف).

ثالثا: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية(IFC).

في عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات واهم هذه الأسس هي:

1. يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة.
2. إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد.
3. إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا.
4. القيادة الجيدة.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بتحقيق جودة التقارير المالية

تتمثل العلاقة في أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في التأكد من المبادئ والقواعد المنصوص عليها في نظام الحوكمة من خلال الآليات التالية:

أولا: نظام الرقابة الداخلية

إن هدف الرقابة الداخلية هو تحديد المسؤوليات مما يجعل الأفراد مسئولين عن الممتلكات والمعلومات التي تخضع لمراقبتهم من خلال توزيع العمل والمهام بحيث لا يكون هناك شخص واحد في منصب يتحكم بمفرده بالمعاملات والأصول أو الحسابات وغيرها من سجلات المراقبة، وتنظيم سير العمل بحيث يستطيع أي موظف أثناء أداء عمله بصورة منفردة أن يقوم بتدقيق عمل موظف أخر بصورة آلية.

ثانيا: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق.

نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، بحيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة للمعايير المحاسبية في الجزائر. (اللايذ، الشويكي، و الحمدان، 2013، صفحة 106)

ثالثا: تدعيم دور التدقيق الداخلي

يحظى التدقيق بأهمية بالغة باعتباره أداة رقابية فعالة تحفظ حقوق المساهمين وكافة المتعاملين مع الشركة، ويمكن إيضاح أهم وظائف التدقيق الداخلي بالاتي: (فيحاء و فيصل، 2008، صفحة 13)

1. تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي وذلك بهدف:

- التأكد من أن النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي سليم.
- التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للشركة.
- اقتراح تحسينات لهذه النظم أولا بأول.

2. تقييم الخطط والإجراءات.

3. مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة.

4. حماية أموال الشركة.

5. تحقيق صحة البيانات المحاسبية والإحصائية.

رابعا: تدعيم استقلال المدققين الخارجيين.

تلعب لجنة التدقيق دور مهم من خلال تحسين جودة التدقيق الخارجية، وذلك الأمر هدفه زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية بالتقارير المالية وذلك من خلال دورها بما يلي:(عواد، 2019/2018)

1. تعيين ترشيح المدقق الخارجي الذي يمتلك خبرة والكفاءة المناسبة لأعمال المصرف.

2. تحديد أتعاب التدقيق الخارجي.

3. مساعدة المدقق الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاليته.

4. فك وحل النزاعات التي قد تحدث ما بين المدقق الخارجي والإدارة.

5. تحقيق التنسيق ما بين المدقق الخارجي والداخلي.

خامسا: إدارة المخاطر في المصرف

من المهام الموكلة للجنة التدقيق الإشراف على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف ومن تلك المهام حسب ما ورد في دراسة(عواد، 2019/2018، صفحة 22)

1. الإشراف على إدارة المخاطر.

2. مساعدة الإدارة في تصميم الإستراتيجية لإدارة المخاطر حسب أنواع المخاطر المتنوعة.

3. تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستويات الإدارة.
4. المساهمة في فهم المخاطر من اجل استثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
5. فهم العلاقة ما بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية ككل.

سادسا: الإفصاح والشفافية

يتمثل دور المحاسبة في انه جزء لا يتجزأ من أي نظام لحوكمة الشركات، حيث أن الخصائص الأساسية في جميع أنظمة الحوكمة ومتطلباتها تؤكد على ضرورة أن تتمتع الشركات بالشفافية العالية في الإفصاح عن أدائها المالي، ومن العناصر المؤثرة على حوكمة الشركات هو أن تكون الشركات صادقة ومنفتحة وان تقدم معلومات دقيقة كافية عن أنشطة الشركة وبشكل يمكن الأطراف الخارجية من الرقابة على أنشطتها. (عاد , أسماء; دويس, فوزية; غوار , منية;، 2018، صفحة 57)

خلاصة الفصل:

بناءا على ما تطرقنا له في هذا الفصل والمتمثل في الجانب النظري إلى أن تطبيق الحوكمة المؤسسية له أثار ايجابية حيث يمكن استنتاج بان حوكمة المؤسسية عبارة عن نظام يسمح بمراقبة وإدارة وتوجيه وحماية المؤسسات من خلال التطبيق الفعلي لمجموعة من المبادئ والآليات التي جاءت بها، كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية والالتزام بالمبادئ والخصائص المشار إليها سابقا من شانه أن يضمن تحقق جودة التقارير المالية، وهذا بالنظر إلى جملة من الإجراءات المحاسبية المعتمدة في إطار الأساليب الإدارية المعمول بها، حيث أن النجاح الفعلي لحوكمة المؤسسات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية والمالية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة.

الفصل الثاني:

﴿ الدراسةالميدانية ﴾

تمهيد:

بعد أن تم عرض في الفصل السابق إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية واثر مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا في الفصل السابق وبين ما نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة، عن طريق إجراء دراسة ميدانية في بعض الوكالات المصرفية بولاية النعامة, حيث سيتم الاعتماد على تقنية الاستبيان للحصول على المعلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة من خلال برنامج (IPN SPSS v 20)لدراسة صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية ,من ثم الإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسي المتعلق بأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في بعض الوكالات التجارية بالنعامة ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: أداة الدراسة وتحليل اتجاه الآراء

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للبيانات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث من الدراسة وصفا لمنهج الدراسة (بيانات الدراسة)، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وتحليل اتجاهات الآراء، وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفا لإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها.

وتم في استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ❖ النسب المئوية والتكرارات
- ❖ تحليل أراء المبحوثين لفقرات الاستبانة.
- ❖ اختبار ألفاكرو نباخ لمعرفة ثبات وصدق الأداة لفقرات الاستبيان.
- ❖ اختبار الانحدار المتعدد لفرضيات الدراسة

المطلب الأول: بيانات الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الإحصائي الاستدلالي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها والتفاعل معها بغرض التعرف على دور تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية من خلال وكالات البنكية لولاية النعامة، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات.

a. البيانات الأولية:

تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات الأزمة حول الموضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (IPN SPSS v 20)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

b. البيانات الثانوية:

وتتم من خلال مراجع الكتب والدوريات واستخدام الانترنيت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

لتحديد خصائص عينة الدراسة تم تخصيص القسم الأول من الاستبيان لتجميع بيانات ومعلومات عامة عن المستجوبين كالجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة إذ تفيد تلك الخصائص في توفير أرضية مناسبة لتحليل نتائج الدراسة من خلال التأكد من كفاءة أفراد العينة المستقصات وقدرتهم على استيعاب مختلف فقرات الاستبيان لتقديم الإجابات المناسبة بكل موضوعية، وسنقوم بتحليل كل عنصر على حدي.

أولا: الجنس

يوضح الجدول التالي رقم (02) توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس كما يلي:

الجدول رقم(02): توزيع أفراد لعينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %	الترتيب
ذكر	17	%68.0	1
أنثى	8	%32.0	2
المجموع	25	%100	/

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

من خلال الجدول(02) أعلاه، يلاحظ اغلب عمال الوكالات الثلاث المدروسة هم رجال، نجد ما يقارب 68% رجال مقابل32% نساء أي أن الرجال يمثلون ما يقارب الثلث بالنسبة للعمال في البنك، وهذا يعود إلى عامل ثقافة المجتمع وظروف العمل تتطلب وجود الذكور لتحمل ضغط العمل.

الشكل (07): تركيبة الأفراد حسب الجنس

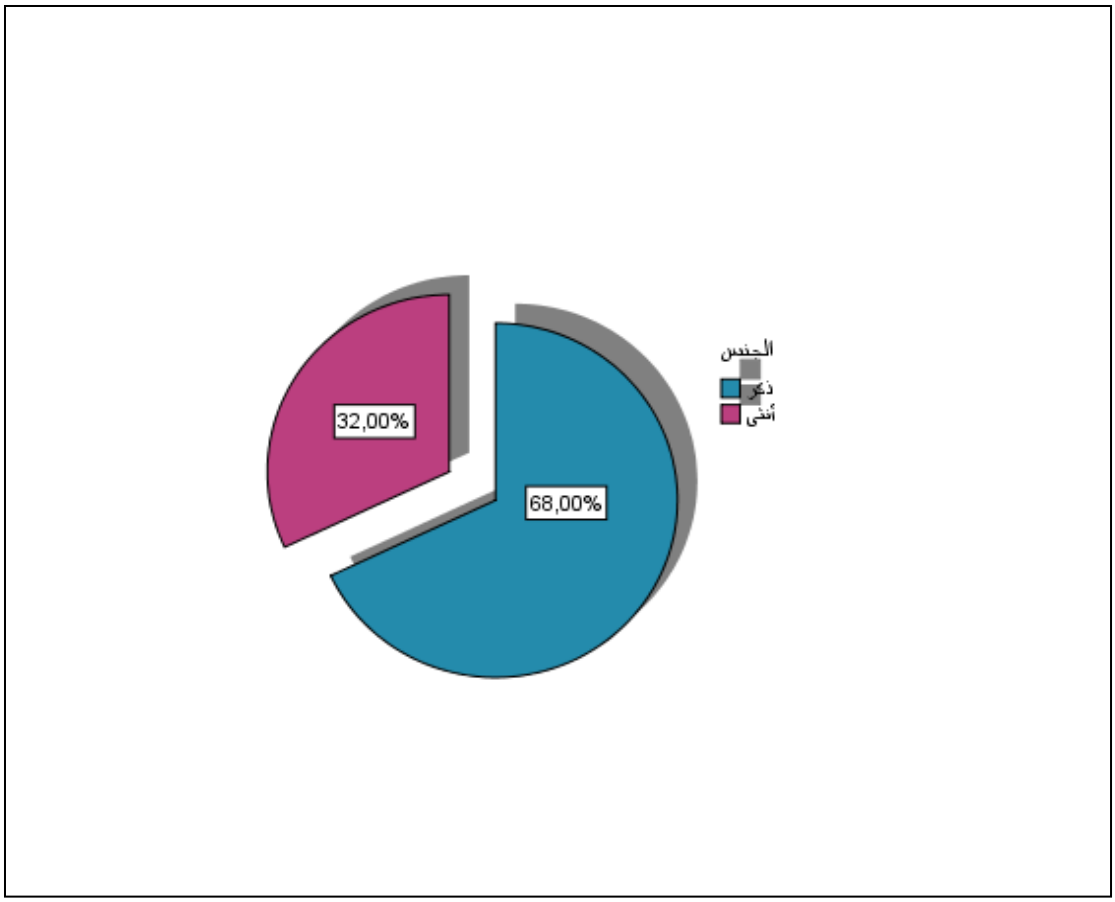

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

ثانيا: المؤهل العلمي

يوضح الجدول التالي رقم(03) توزيع مفردات لعينة حسب متغير المؤهل العلمي كما يلي:

جدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الترتيب
ليسانس	10	%40	1
ماستر	09	%36	2
ماجستير	00	%00	3
دكتوراه	01	%04	4
اخرى	05	%20	5
المجموع	25	%100	/

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 40% وهو ما يقارب أكثر من نصف العينة، يليه الموظفون المتحصلين على شهادة ماستر بنسبة 36% وهذا بسبب طبيعة العمل بالبنك التي تفرض عليهم ضرورة وجود مستوى علمي عال للعمال، ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة المتحصلين على شهادات أخرى ودكتوراه على التوالي، بنسبة 20% و4% ويوضح لنا هذا التحليل أن البنوك الجزائرية أصبحت تسعى إلى توظيف العاملين بمستويات تعليمية عالية وهذا الأمر يساعدها على تحسين أدائها ومواكبة التطورات التي تحصل في القطاع المصرفي العالمي.

الشكل رقم(08): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

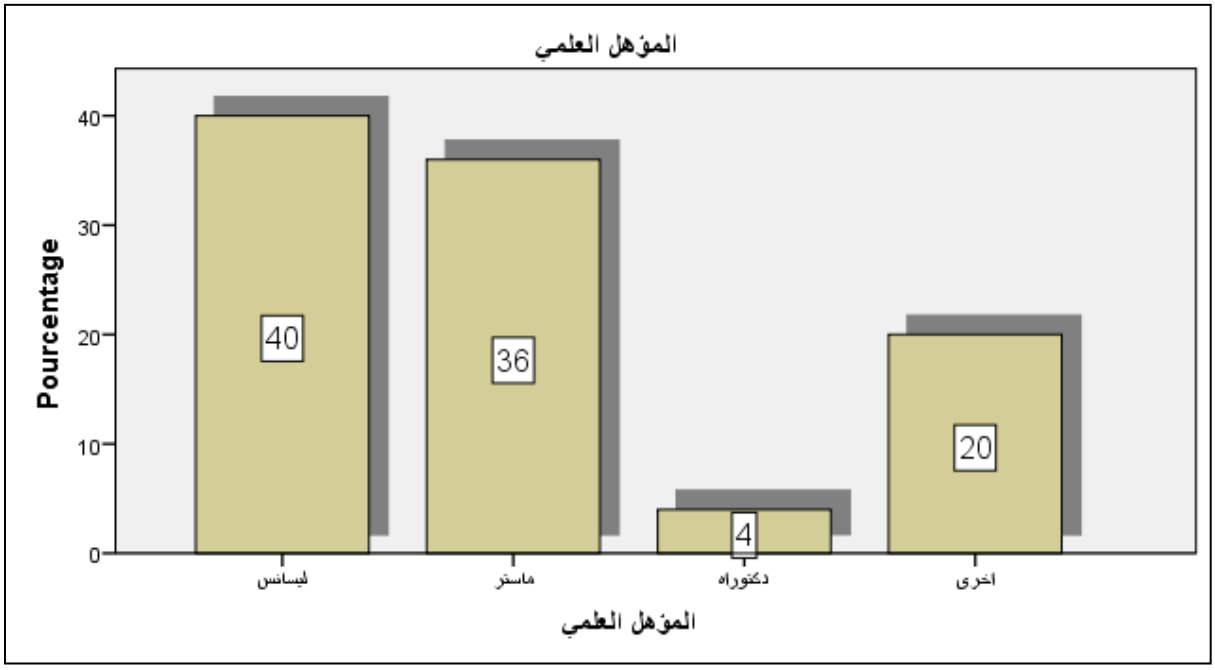

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

ثالثا: التخصص العلمي

يوضح الجدول (04) التالي توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي كما يلي:

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص	التكرار	النسبة %	الترتيب
محاسبة	07	%28	1
إدارة أعمال	02	%8	2
مالية وبنوك	13	%52	3
أخرى	03	%12	4
المجموع	25	%100	/

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

يبين لنا الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين تخصصهم مالية وبنوك هم أعلى نسبة في العينة والتي تقدر بنسبة52%، ثم بعدها تخصص محاسبة وتخصصات أخرى غير تلك المذكورة في الاستبيان بنسبة 28% و12% على التوالي، ثم يأتي تخصص إدارة أعمال في المرتبة الرابعة بنسبة 8% ومن الملاحظ أن البنك لديه موظفين بما يتلاءم ومتطلبات العمل المصرفي من نخصص مالية والمحاسبة وغيرها من الأعمال.

الشكل رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

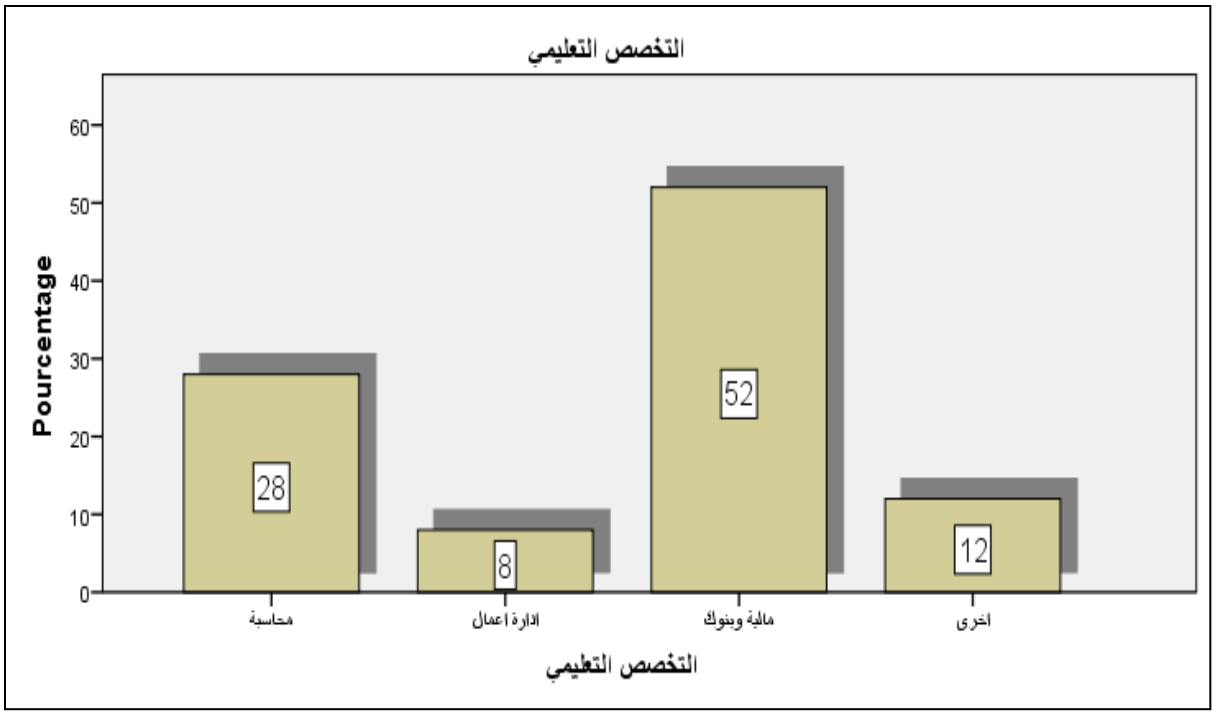

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

خامسا: سنوات الخبرة

يوضح الجدول(05) التالي توزيع مفردات العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

الجدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة %	الترتيب
اقل من 5 سنوات	09	%36	1
5-10 سنوات	07	%28	2
11-15سنة	04	%16	3
أكثر من 15 سنة	05	%20	4
المجموع	25	%100	/

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الأكبر هي الفئة الأولى التي تقدر عدد سنوات خبرتهم أقل من**5**سنوات بنسبة 36%، ثم يليها فئة الموظفين الذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 5_10 سنوات بنسبة 28% ويليها فئة العمال الذين لديهم سنوات الخبرة أكثر من 15 سنة ، بنسبة20%،وفئة من 11_15 سنة بنسبة 16% ،وهذا يدل على النتائج التي سنحصل عليها من إجابتهم نابعة من تجربتهم وخبرات جيدة تمكنهم من إبداء آراءهم بموضوعية ومهنية.

الشكل رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل

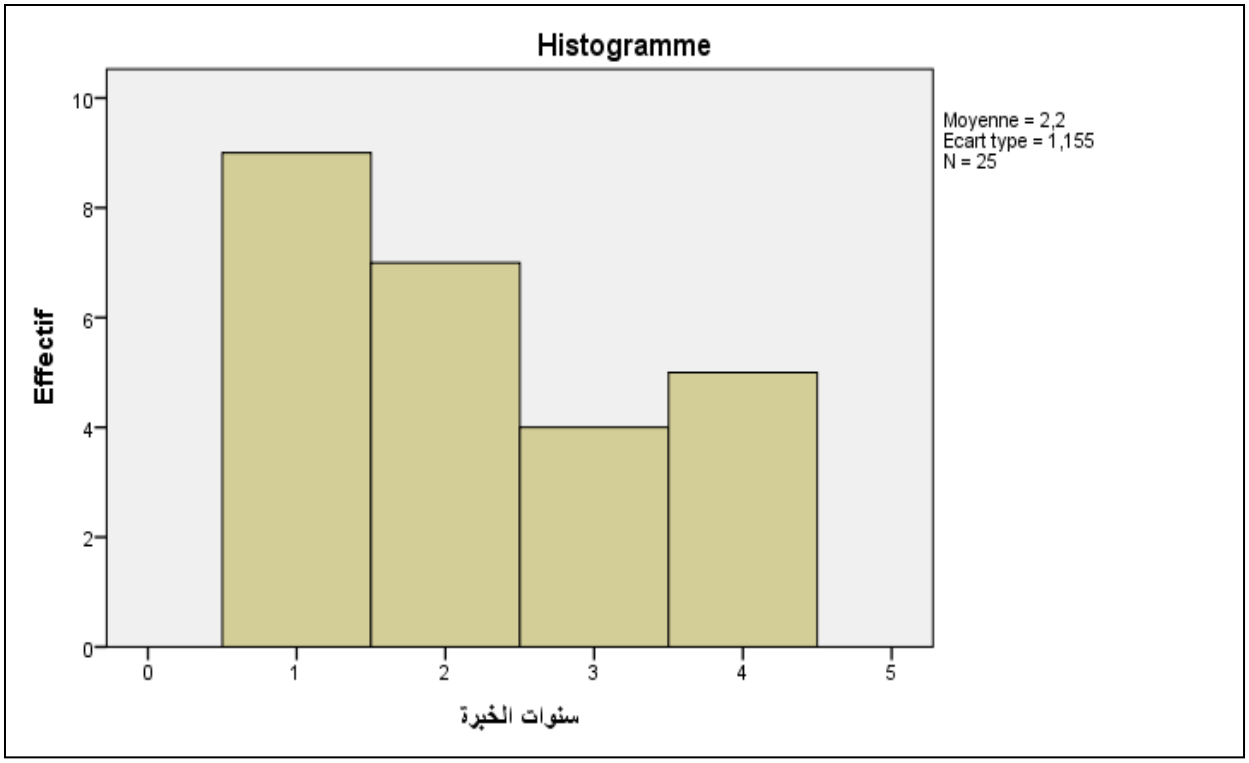

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

المبحث الثاني: أداة الدراسة وتحليل اتجاه الآراء

المطلب الأول: أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ❖ إعداد الاستبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ❖ عرض الاستبانة على المشرفة من اجل اختيار مدى وملاءمتها لجمع البيانات.
- ❖ تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

- ❖ إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية لاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- ❖ توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:
  - **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من **4** فقرات.
  - **القسم الثاني:** يتناول أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في جودة التقارير المالية"دراسة تطبيقية على وكالات ثلاث بنكية بولاية النعامة" وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:
    - المحور الأول: يناقش مبادئ حوكمة المؤسسية، ويتكون من **6**أجزاء وكل جزء يتضمن فقرات حيث يشمل المحور بأكمله على **33** فقرة.
    - المحور الثاني: يناقش التقارير المالية، ويتكون من **8** فقرات.

وكانت درجة الإجابة على كل فقرة مكونة من **5** درجات أي الاعتماد على سلم ليكارث الخماسي، بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة موافقة، والدرجة **1** تعني اقل درجة من الموافقة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(06): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	مطبق بشدة	مطبق	محايد	غير مطبق	غير مطبق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان:

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه, أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرو نباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون متساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60%

يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطا إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و70%

يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و80%

يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا إذا كانت النتيجة أكبر من 80%

الجدول رقم(07): توزيع معامل ألفا كرو نباخ ومعامل الصدق.

محاور الاستبيان	مجموع المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ	معامل الصدق
المحور الأول	**مبادئ حاكمية المؤسسية**	33	0.811	0.900
المحور الثاني	**جودة التقارير المالية**	08	0.762	0.873
مجموع المحاور		41	0.858	0.926

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(07) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مرتفعة حيث حصلت على نسبة مقدارها(0.858) وهذا ما يعني بأنها قيمة جيد للثبات والاتساق الداخلي ونسبة مقبولة لأغراض التحليل، كما يظهر وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين فقرات كل محور من محاور البحث.

المطلب الثالث: تحليل اتجاه العينة:

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات على حسب وجهة نظر فئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب اقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وحسب مقياس ليكارت أعلاه فان المتغيرات الخيارات مقاييس ترتيبية، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1الى 2مسافة أولى، ومن 2الى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4مسافة ثالثة، ومن4الى 5 مسافة رابعة) و5

تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الوسط الحسابي	الأهمية
1 إلى أقل من 1.80	**غير مطبق بشدة**
1.80 إلى اقل من2.60	**غير مطبق**
2.6 إلى اقل من 3.40	**محايد**
3.4 إلى أقل من 4.20	**مطبق**
4.2 إلى 5	**مطبق بشدة**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات إحصائية.

❖ تحليل الآراء لفقرات المحور الأول: مبادئ حوكمة المؤسسية

تحليل أراء المبحوثين لفقرات الجزء الأول: وجود أساس فعال ومحكم لمبادئ الحوكمة

الجدول رقم(09): تحليل أراء فقرات الجزء الأول: وجود أساس فعال و محكم لمبادئ لحوكمة المؤسسية.

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	لدى البنك إدراك بالممارسات الدولية لحوكمة المؤسسات.	**1.574**	**3.04**	**محايد**	**6**
2	لدى البنك سياسات مكتوبة (أو قوانين أو أدلة) مصادق عليها من قبل المدير، تحدد أسلوب البنك لتحقيق الحوكمة.	**1.501**	**3.42**	**مطبق**	**5**
3	يوجد في البنك نظام مناسب لحفظ المستندات.	**0.859**	**3.96**	**مطبق**	**4**
4	توجد في البنك غرفة مختصة بالتدقيق.	**1.042**	**4.04**	**مطبق**	**2**

5	تتمتع غرفة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.	1.022	4.00	مطبق	3
6	الواجب الأساسي للجنة المراجعة هي التأكد من أن التقارير التي يصدرها البنك تعبر عن حقيقة مركزه المالي.	0.658	4.21	مطبق بشدة	1
المجموع	06	0.573	3.74	مطبق	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(09) أن جزء"**وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة المؤسسية**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته(3.74)، وبانحراف معياري (0.573) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء (مطبق)، وأن الفقرة رقم(6) التي بنص" الواجب الأساسي للجنة المراجعة هي التأكد من أن التقارير التي يصدرها البنك تعبر عن حقيقة مركزه" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ(4.31)وبانحراف معياري (0.658) ويمكن تفسير ذلك بان الوكالات البنكية تولي أهمية كبرى للمراجعين الماليين في مراجعة التقارير المالية ، لكي يكون لدى إدارة الوكالات البنكية إدراكا كبير وواضحا لدور تطبيق" مبدأ وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة المؤسسية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(4.21_3.04) والانحرافات ما بين (1.574_0.658)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (مطبق).

الجدول رقم(10): تحليل أراء فقرات الجزء الثاني: دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية.

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.	0.690	3.96	مطبق	4

2	تسمحون لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية.	1.049	4.17	مطبق	3
3	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	1.032	3.25	محايد	5
4	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشا بموجب القانون.	0.647	4.38	مطبق بشدة	1
5	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوى العاملين.	1.032	4.25	مطبق بشدة	2
المجموع	05	0.486	4.00	مطبق	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).*

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(10) أن جزء"**دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته(4.00)و انحراف معياري(0.486) ووفق مقياس الدراسة فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى(مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء(مطبق)، وان الفقرة رقم(4) التي بنص" يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشا بموجب القانون" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة وذلك بمتوسط حسابي بلغ(4.38) وبانحراف معياري(0.647)، ويمكن تفسير ذلك بأن الوكالات تحترم حقوق أصحاب المصالح التي يحفظها القانون، ولكي يكون لدى إدارة البنك إدراكا كبير وواضحا لدور مبدأ تطبيق "مبدأ دور أصحاب المصالح لمبادئ حوكمة المؤسسية" في البنك تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(4.38_3.25) والانحرافات ما بين (1.049_0.647)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (مطبق).

الجدول رقم(11): تحليل أراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية.

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال

1	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على المدير.	0.761	4.33	مطبق بشدة	1
2	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.	1.274	3.33	محايد	4
3	يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية واستقلالية	0.992	3.88	مطبق	2
4	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية.	1.404	3.17	محايد	5
5	تتم المراجعة السنوية للبيانات المالية من قبل مراجعين خارجيين.	0.999	3.71	مطبق	3
المجموع	05	0.625	3.70	مطبق	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن جزء"**توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة المؤسسية**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته (3.70) وبانحراف معياري(0.625) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء (مطبق)، وان الفقرة رقم (1) التي تنص" مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على المدير" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ(4.33) وانحراف معياري(0.761)، ويمكن تفسير ذلك بأن إدارة الوكالات البنكية تولي أهمية للإفصاح وتحسين درجة الشفافية والوضوح، لكي يكون لدى إدارة الوكالات إدراك كبيرا وواضحا لدور تطبيق" توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة المؤسسية" في الوكالات تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(4.33_3.17) والانحرافات ما بين(1.404_0761)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (مطبق).

الجدول رقم(12): تحليل أراء فقرات الجزء الرابع: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين.

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال

1	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.	0.717	4.58	مطبق بشدة	1
2	للبنك بند يمكن أطراف ذات العلاقة من توجيه أسئلة عن تقرير المدقق الخارجي.	1.398	3.04	محايد	5
3	البنك ملتزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه.	0.794	4.25	مطبق بشدة	2
4	البنك ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة (يخص التعويض) لمعالجة أي خرق لحقوق أي طرف.	0.924	3.63	مطبق	4
5	البنك ملتزم بكفالة حق أطراف ذات المصالح في الوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم على حسب علاقتهم بالبنك.	0.992	3.88	مطبق	3
المجموع	05	0.479	3.87	مطبق	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن جزء" **توفر مقومات حقوق المساهمين لمبادئ حوكمة المؤسسية**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته (3.87) وبانحراف معياري(0.479) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء(مطبق)، وأن الفقرة رقم(1)التي بنص" يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ(4.58) وبانحراف معياري (0.717)، ويمكن تفسير ذلك بأن البنك يحمي حقوق المودعين والمقترضين إدراكا منه بدور تطبيق "مبدأ توفر معلومات حقوق المساهمين لمبادئ حوكمة المؤسسية"، في الوكالات البنكية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(3.04_4.58) وانحرافات ما بين (1.398_0.717)، وهذا يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة(مطبق).

الجدول رقم(13): تحليل أراء فقرات الجزء الخامس: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين الأطراف ذات العلاقة.

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يتحصل المساهمون على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.	1.062	3.79	مطبق	5
2	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين.	0.806	4.04	مطبق	2
3	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	1.139	3.08	محايد	6
4	يوجد امتيازات للمساهمين في المصرف تميزه عن غيره من أشخاص.	0.908	3.96	مطبق	3
5	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	0.702	3.83	مطبق	4
6	يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم اتفاق عليها في البداية.	0.868	4.33	مطبق بشدة	1
المجموع	06	0.439	3.84	مطبق	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(13) أن جزء" **توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين الأطراف ذات العلاقة**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته(3.84) وبانحراف معياري (0.439) ووفقا لمقياس الدراسة

فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء(مطبق)، وان الفقرة رقم(6) التي بنص"يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم اتفاق عليها في البداية"احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي يلغ(4.33) وبانحراف معياري (0.868)، ويمكن تفسير ذلك أن الوكالات البنكية توفي بالتزاماتها المبرمة مع المودعين والمقترضين متفق عليها في البداية، ولكي يكون لدى إدارة البنك إدراكا كبيرا وواضحا لدور تطبيق " مبدأ توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة لمبادئ حوكمة المؤسسية" في الوكالات تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.33_3.08) والانحرافات ما بين(1.139_0.702)وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (مطبق بشدة).

الجدول رقم(14): تحليل أراء فقرات الجزء السادس: توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئت المساهمين وبطريقة عادلة.	0.717	4.42	مطبق بشدة	1
2	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	0.955	4.04	مطبق	2
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.900	3.87	مطبق	3
4	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.	0.908	3.71	مطبق	5
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	0.816	3.67	مطبق	<6

6	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	0.415	3.79	مطبق	4
المجموع	06	0.461	3.94	مطبق	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(14) أن جزء" **توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة** " بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته(3.92)، و بانحراف معياري (2.734) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات أراء (مطبق)، وأن الفقرة رقم(1) التي بنص" يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئت المساهمين وبطريقة عادلة " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ(4.42)وبانحراف معياري (0.717) ويمكن تفسير ذلك بان مجلس الإدارة البنك يلتزم بالقوانين والأنظمة ومصلحة المودعين والمقترضين في البنك ، لكي يكون لدى إدارة الوكالات البنكية إدراكا كبير وواضحا لدور تطبيق" مبدأ توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة المؤسسية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(4.42_3.67) و الانحرافات ما بين (0.955_0.415) ، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (مطبق).

الجدول رقم(15): تحليل أراء فقرات المحور الثاني: جودة التقارير المالية

رقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	تتصف التقارير المالية بمطابقة قوائمها المالية بالمعلومات المتوفرة.	0.717	4.08	مطبق	2
2	تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف.	0.608	4.25	مطبق بشدة	1
3	تتصف التقارير المالية بعدم التحيز لأي	0.659	3.50	مطبق	7

	معلومة أو جهة.				
4	تتميز التقارير المالية بإصدارها في وقت المناسب للمستثمرين.	**0.963**	**3.33**	**مطبق**	**8**
5	تتميز التقارير المالية بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها.	**0.884**	**3.54**	**مطبق**	**6**
6	تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.	**0.917**	**3.83**	**موافق**	**3**
7	تساهم التقارير المالية في المصرف على بناء توقعات والتنبؤات.	**0.917**	**3.83**	**موافق**	**4**
8	توفر التقارير المالية في المصرف التغذية العكسية عن نتائج نشاطها وأعمالها.	**0.974**	**3.58**	**مطبق**	**5**
المجموع	**08**	**0.522**	**3.78**	**مطبق**	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(15) أن محور"**جودة التقارير المالية**" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته(3.78)، و بانحراف معياري (0.522) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (مطبق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا المحور أنها ضمن اتجاهات أراء (مطبق)، وأن الفقرة رقم(2) التي بنص"تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.25)وبانحراف معياري (0.608) ويمكن تفسير ذلك بان الوكالات البنكية تتبع طرق المحاسبية الدولية في جرد القوائم المالية، لكي يكون لدى إدارة الوكالات البنكية إدراكا كبير وواضحا لدور تطبيق" مبدأ وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة المؤسسية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(3.54_4.25) و الانحرافات ما بين (0.608_0.974)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضم فئة (مطبق).

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج spss الإحصائية وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار شابيرو_ ويلك لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (One-SampleShapiro-Wilkes)
- اختبار الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة لمعامل تضخم التباين(VIF).
- تحليل الانحدار المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي(Tests de normalité):

اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو-ويلك(1-Sample S-W)، بما أن عينة الدراسة (n<30).

الجدول رقم (16): اختبار التوزيع الطبيعي (Oen-Sample Shapiro-Wilkes).

المحاور والأجزاء	العنوان	عدد الفقرات	Statistique	Dll	Sig
المحور الأول	**مبادئ الحاكمية المؤسسية**	**33**	**0,932**	25	**0,098**
الجزء الأول	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة	06	0,943	25	0,176
الجزء الثاني	دور أصحاب المصالح	05	0,937	25	0,124
الجزء الثالث	الإفصاح والشفافية	05	0,933	25	0,100
الجزء الرابع	المحافظة على حقوق المساهمين	05	0,960	25	0,412
الجزء الخامس	توفر مقوم معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف	06	0,962	25	0,462
الجزء السادس	توفر مسؤولية مجلس الإدارة	06	0,920	25	0,050
المحور الثاني	**جودة التقارير المالية**	**08**	**0,981**	25	**0,897**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (IPN SPSS v 20).

التعليق:

من خلال عرض اختبار شابيرو–ويلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وهذا ما جاء به الجدول رقم(16) من نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل جزء أكبر من0.05(sig>0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيعا ًطبيعياً عادي، وبالتالي فانه يمكن استخدام الاختبارات البارامترية عليها (الانحدار المتعدد).

المطلب الثاني: اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة.

الفقرات	VIF	التباين ال مسموح Tolérance	النتيجة
وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة	**1.411**	**0.709**	**لا يوجد ارتباط متعدد**
دور أصحاب المصالح	**1.868**	**0.535**	**لا يوجد ارتباط متعدد**
الإفصاح والشفافية	**5.931**	**0.169**	**يوجد تداخل بين متغيرات**
المحافظة على حقوق المساهمين	**1.528**	**0.654**	**لا يوجد ارتباط متعدد**
توفر مقوم معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف	**1.438**	**0.695**	**لا يوجد ارتباط متعدد**
توفر مسؤولية مجلس الإدارة	**3.716**	**0.269**	**احتمال وجود ارتباط متعدد**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

التعليق:

نلاحظ من الجدول(17) الخاص بنتائج معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor)(VIF) أن قيمة معامل التضخم لكل محاور الدراسة أقل من **5** وبالتالي فان ذلك مؤشر على عدم وجود ارتباط متعدد عالي بين المتغيرات المستقلة، لذلك أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

المطلب الثالث: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد:

لتدعيم علاقات الارتباط بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية نستعمل نموذج معادلة الانحدار المتعدد.

نضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

H_0 : لا توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتحقيق جودة التقارير المالية.

H_1 : توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتحقيق جودة التقارير المالية.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية وذلك وفق النموذج التالي:

$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4+B_5X_5+B_6X_6+e$ حيث إن :

Y : مستوى جودة التقارير المالية

X_1 **:** مبدأ توفر أيطار محكم للحوكمة

X_2 **:** دور أصحاب المصالح

X_3 **:** الإفصاح والشفافية

X_4 **:** ضمان حقوق المساهمين

X_5 **:** مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة

X_6 **:** مسؤوليات مجلس الإدارة

B_0 **:** الحد الثابت (مستوى جودة التقارير المالية عند غياب ممارسة حوكمة المؤسسات والبنوك)

E : البواقي

$B_1B_2B_3B_4B_5B_6$ **: معادلة** الانحدار (الميل الحدي لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية)

ويمكن وضع فرضية صفرية على النحو التالي: $H_0=B_1=B_2=B_3=B_4=B_5=B_6$

أيلا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع**Y**، والفرضية البديلة توجد **B**واحدة لا تساوي الصفر، والجدول التالي يبين تحليل المتغير التابع.

الجدول(18): تحليل تباين المتغير التابع Y

الإحصاءات	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddi	متوسط المربعات	T	Sig
الانحدار	**4.301**	**6**	**0.717**	**5.745**	**0.002**
البواقي	**2.246**	**18**	**0.125**		
المجموع	**6.547**	**24**	/	/	/

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

من خلال الجدول(18) أعلاه يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي0.002=sig، وبما أنها اقل من 0.005 فإننا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 التي تنص على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك وتعزيز جودة التقارير المالية، والجدول التالي يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين متغيرات المستقلة والمتغير التابعY.

الجدول (19): اختبار العلاقة بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع Y

المتغيرات	المعلمات		T	Sig
	A	الخطأ العشوائي		
الثابت	−0.606	1.133	−0.535	0.599
X1	−0.119	0.149	−0.798	0.435
X2	−0.033	0.203	−0.163	0.872

X3	−0.161	0.281	−0.571	0.575
X4	0.571	0.186	3.072	0.007
X5	0.143	0.197	0.725	0.478
X6	0.712	0.301	2.362	0.030

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

التعليق:

نلاحظ من الجدول(19) أعلاه أن جميع قيم مستوى المعنوية X_1، X_2، X_3، X_5كانت أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة X_1، X_2 ، X_3، X_5والمتغير التابعY أي أنها لا تأثر على جودة التقارير المالية، ومنه وجب علينا حذف المتغيرات X_1، X_2، X_3، X_5وإعادة تقدير النموذج من جديد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (20): تحليل التباين للمتغير التابعy

الإحصاءات	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddi	متوسط المربعات	T	Sig
الانحدار	4.060	2	2.030	17.953	0.000
البواقي	2.488	22	17.953		0.000
المجموع	6.547	24	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

الجدول(21): اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغيرات	المعلمات		t	Sig
	A	الخطأ العشوائي		
الثابت	−0.396	0.704	−0.563	0.579
X4	0.563	0.152	3.712	0.001
X6	0.508	0.158	3.224	0.004

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

من الجدول(21) السابق يمكننا صياغة النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين المتغيرين المستقلين المحافظة على حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية.

$$Y=-0.396+0.563X4+0.508X6$$

التعليق:

ومن خلال معادلة الانحدار المتعدد نستنتج أن مبدأ حقوق المساهمين ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لهما علاقة طردية مع جودة التقارير المالية وهذا يعني أن ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته ويتعرض للجزاءات عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام البنك ويحفظ حقوق المساهمين، سوف ينعكس على تحقيق جودة التقارير المالية بالإيجاب،أما المبدأ الأول والثاني والثالث والخامس فلهم علاقة عكسية مع جودة التقارير المالية، وهذا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري.

الشكل(11): نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

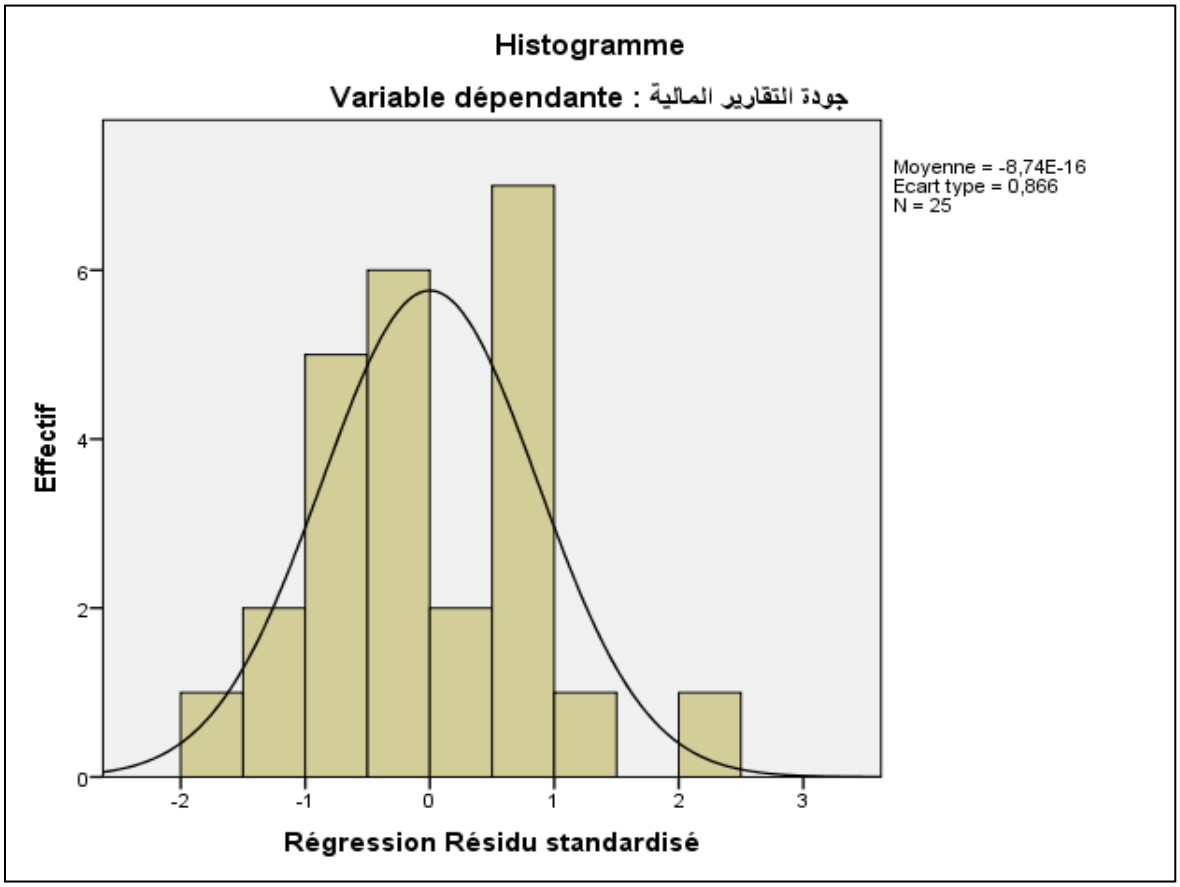

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

الشكل(12): نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

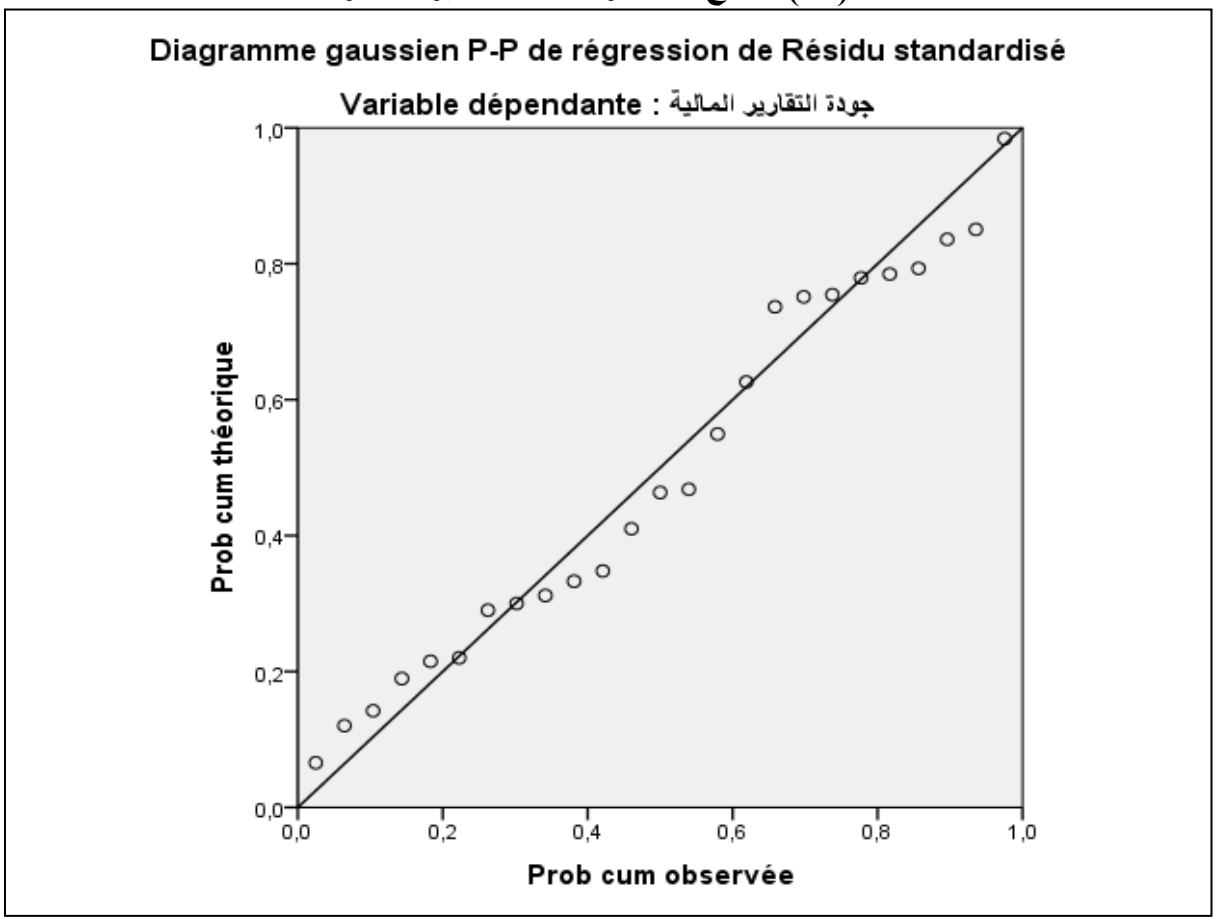

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات IPN SPSS v 20.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة ميدانية تتمثل في إجراء استبيان وسط عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية وبنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري فرع النعامة، لدراسة مدى تأثير مبادئ الحوكمة مؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية، قمنا أولا بعرضها على الأستاذ المشرف، وبعدد إجراء التعديلات قمنا بتوزيعها على عينة الدراسة، وبعد استرجاعها وللتأكد من سلامتها أكثر قمنا باختبار الاتساق الداخلي لجميع عبارات الاستبيان والذي اظهر نتائج ايجابية، مدعم باختبار ألفا كرو نباخ الذي بلغت قيمتها للدراسة 0.858 وهذا بتقدير جيد.

ومن خلال عرض وتحليل النتائج الاستبيان باستخدام بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت توصلنا إل بأن تطبيق المبادئ الستة للحوكمة المؤسسية تؤدي إلى جودة التقارير المالية للبنوك.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

لقد أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي، والتقلبات لتي شاهدتها الأسواق المالية وزيادة حدة المنافسة، إلى تعرض المؤسسات المالية والمصرفية إلى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيامها بتبني طرق ابتكاريه لإدارة أعمالها والمخاطر المصاحبة لها، ذلك حتى تستطيع المحافظة على بقائها في السوق وتصمد أمام المنافسة، ومن الملاحظ أن زيادة التوجه نحو آليات السوق من قبل تلك المؤسسات، جعل هناك توجه نحو تغيير أساليب الإدارة وقواعد الإشراف المصرفي، لذا كان عليها إدراك أهمية الحوكمة المؤسسية لضمان سلامة أدائها، وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط المالي والمصرفي.

من هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا التي تتمثل في البحث عن تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية التي احتوت على جانبين النظري والجانب التطبيقي

فمن الجانب النظري تطرقنا فيه إلى أهم الأفكار الأساسية والجوانب المتعلقة بالموضوع بتناولنا فصل يحتوي على ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: حاولنا من خلاله إعطاء لمحة حول الحوكمة المؤسسية وخصائصها، وكذا محدداتها.
- المبحث الثاني: وجاء بعنوان جودة التقارير المالية حيث حاولنا من خلاله إعطاء مفهوم التقارير المالية، ومفهوم جودة التقارير المالية وأنواعها.
- المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى أثر وعلاقة مبادئ الحوكمة المؤسسية بجودة التقارير المالية.

أما الجانب التطبيقي قمنا فيه بإسقاط الدراسة النظرية على الوكالات البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري، ودراسة تأثير مبادئ الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال ما قمنا بعرضه في ثنايا الدراسة، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة واهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

نتائج اختبار الفرضيات:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي نتجت عنها قمنا في بداية الدراسة بصياغة مجموعة من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا لنتائج المحصل عليها من خلال الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تمت صياغتها كالتالي: يوجد اثر ايجابي لتطبيق حوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري جاءت صحيحة من خلال تحليل أراء المبحوثين

الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تمت صياغتها كالتالي: توجد علاقة ارتباطيه بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتحقيق جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وبنك الوطني ألجزائري، تم إثبات وجود علاقة إرتباطية طردية بين ضمان حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية ومسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، من خلال آراء أفراد عينة الدراسة وبالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، أي إن الفرضية الرابعة تشير إلى انه كلما زادت آليات الحوكمة المؤسسية في حماية حقوق المساهمين، انعكس ذلك على إيجابا جودة التقارير المالية، وكذا تشير الفرضية السادسة تشير إلى انه كلما زاد أثر مسؤوليات مجلس الإدارة، انعكس ذلك إيجابا على جودة التقارير المالية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المتعلقة بأثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية، فقد توصلت في الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج:

- لا يوجد هناك اختلاف فيما يخص الحوكمة في البنوك أو في المؤسسات، وهذا دلالة على أن قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها، وهي ليست مخصصة لنوع واحد فقط.
- إن نجاح نظام الحوكمة في البنوك يتوقف على دور الفاعلين الأساسيين الأطراف الداخلية وهم (حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمراجعين الداخليين) والأطراف الخارجية (المودعين، صندوق تامين الودائع، وسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني والمراقبين الخارجيين).
- هناك دور للحوكمة المصرفية، تحقيق الرقابة الخارجية من خلال جودة الإفصاح والشفافية وذلك بإتاحة كافة المعلومات والبيانات التي يستخدمها أصحاب المصالح (الدائنين، الأجهزة الرقابية، وكالات التقييم والتصنيف،المجتمع) في تقييم أداء البنك، بما يضمن استقراره ويجنبه الأزمات والمشاكل، ومن ثم يتخذ أصحاب المصالح قراراتهم بناء على الأداء وطبقا لمصلحة كل منهم في البنك.

- يتطلب نجاح الحوكمة في البنوك تطبيق قواعدها بشكل سليم، وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك المعني، بالإضافة إلى تطبيق الحوكمة ضرورة حتمية حتى يستطيع منافسة باقي البنوك لتحافظ على استمرارية ومكانتها.
- توجد علاقة طردية بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي وبنك الوطني الجزائري.
-

اقتراحات الدراسة:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- على المصارف الجزائرية توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات وتشكيل لجان متخصصة حول الموضوع.
- العمل على نشر الوعي في قواعد الحوكمة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها من حيز التنفيذ مع إعطاء الوقت والظروف المناسبة لتطبيقها.
- تحسين مستوى ممارسة الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال مساعدة المديرين، ومجلس إدارة البنك على تطوير إستراتيجية سليمة تساعد على كفاءة إدارة البنك.

آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الجزائرية، ومنظرا لحداثة تطبيقه في المؤسسات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث:

- تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة المؤسسات.
- أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية.
- دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

– خالد جمال الجعارات. (2008). معايير التقارير المالية الدولية2007. *اثراء للنشر* ، 93.

–احمد صلاح عطية. (2003). مشاكل المحاسبية والافصاح في صناديق الاستثمار. *دار الجامعية*،ص 168.

– حمد عبد الحسين راضي حاكم محسن الربيعي. (2011). حوكمة البنوك واثرها في الاداء و المخاطرة . *دار اليازوري* ، 17.

المجلات لعلمية:

– اثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الاردنية*المجلة العربية للادارة* 30

– الله ,ا .ع.(2021) .– اثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على جودة التقارير المالية في المصارف التجاريةمجلة *العلوم الانسانية والطبيعي*.68 ,(2) *8* ,

– المراجعة الداخلية كالية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية 2011– *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*84

– المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. (2012/2006). *ايطار المفاهيم الخاص باعداد التقارير المالية*. عمان: مجموعة طلال أبو غزالة.

– حوكمة الشركات2005مجموعة *اليل العربية*21

– خيثري الخادم،لزرق محمد. (31 12, 2020). مبادئ الحوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل المسؤولية الاجتماعية. *مجلة أوراق اقتصادية* ، الصفحات 122–141.

– د.نيفين محمد طريح ,فيوليت صبحي رزق د.سهير محمود معتوق. الحوكمة في الجهاز المصرفي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 31* (01)، 189.

– دراسة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة بازل2016– *مجلة كلية الدراسات الانسانية*207

– سعيداني محمد السعيد رزيقات بوبكر. (غير مذكور). مدى ارتباط المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية(IFRS/IAS) بالافصاح والشفافية وانعكاسها على تطوير التقارير المالية. *مجلة البديل الاقتصادي* ، 96.

قائمة المراجع والمصادر:

– طالب عبد العزيز ، بلمداني محمد. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة* ، 93–110.

– علي عبد الباسط كمون. (2010). حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. *مجلة المحاسبة، 55*، 20.

– محمد الطيب على عبد الرحمن. (02 11, 2021). قياس اثر الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال الية حوكمة المصارف التجارية السودانية. *مجلة المالية وحوكمة الشركات* ، 83.

– نبو مجيد ، لوالبية فوزي. (2021). دور حوكمة المؤسسات المصرفية في ادارة المخاطر. *مجلة الدراسات اقتصادية* (15)، صفحة 233.

– نوارة محمد ، مليكة حفيظ شبايكي. (31 12, 2018). حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية. *مجلة جديد الاقتصاد* ، الصفحات 180–207.

– وناجي علي الكاديكي ايهاب حمزة المسماري. (2022). اثر تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية. *مجلة جامعة بنغازي العلمية* ، 109.

– يحياوي الهام. (2014). الحوكمة ودورها في الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية الجديدة للتعليب(رويبة). *مجلة اداء المؤسسات الجزائري يوجد بدليل جامعة باتنة* ، 63.

– يمينة شحرور،محمد تقرورت. (23 08, 2021). حوكمة المؤسسات: قراءة في المفاهيم مع عرض تجارب دولية. *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 13* (5)، الصفحات 35–47.

المذكرات الجامعية:

– هاجر عامر بلقاسم. (2011). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية,مذكرة لنيل الماستر. باتنة، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.

– نائلة فتحي زكرياء. (2014). استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار(ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة). *جامعة دمشق* ، 1–191. كلية العلوم الاقتصادية(قسم المحاسبة)، دمشق.

– منى امحمد الجودي. (2018). دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية,دراسة ميدانية لدى مكاتب محافظ الحسابات. قسم المحاسبة، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع والمصادر:

– محمد صديق عبد العزيز احمد. (2019). حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية,رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة. السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

– محمد حسين عبد الرحمن حسين. (2004). الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشات الاعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية,رسالة دكتوراه في المحاسبة. *غير منشور* ، 50–51.

– محمد السيد سرايا ناصر الدين. (2008). المحاسبة في المنشات المالية. الاسكندرية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

– ماجد اسماعيل ابو حمام. (2009–2008). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. *الجامعة الاسلامية* . غزة.

– عجبنا حمد سماح علي العوض. (2018). الاستحقاقات المحاسبية واثرها على جودة التقارير المالية,مذكرة لنيل الماجستير. السودان، قسم المحاسبة: جامعة النيلين.

– لزعر محمد سامي. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبيالمالي(رسالة ماجستير). قسنطينة، كليةالعلوم الاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري.

– عاد ,أسماء ;دويس ,فوزية ;غوار ,منية2018;– *دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية*الواديكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرجامعة الشهيد حمه لخضر

– صالح بن براهيم الشعلان. (2008). مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودي,رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الماجستير في العلوم الادارية. مملكة العربية السعودية، كلية ادارة الاعمال ,قسم الادارة، جامعة الملك سعود.

– بلمخطار اسيا بن قيدة مريم. (2019). اثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز جودة التقارير المالية,. 55. المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم التسيير، جامعة يحي فارس.

– دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية)رسالة ماجستير 2014(بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر

– رماضنة فاروق عبد الفتاح. (2014/2015). تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودةالتقارير المالية,مذكرة ماستر. *جامعة محمد خيضر* ، 46. بسكرة، قسم التسيير تخصص حاكمية المؤسسة.

قائمة المراجع والمصادر:

- روحاني دليلة. (2014). اثر اليات الحوكمة على الاداء المالي للبنوك التجارية. 02. ام البواقي، جامعة لعربي بن مهيدي.

- رميساء بوليف,ايمان خضير ابتسام قادري. (2021). اثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. الوادي، قسم المالية والمحاسبة، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

- علي عبد الجابر الحاج اسماعيل. (2010). الشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي. *جامعة الشرق الاوسط* ، 114/1.

الملتقيات والندوات العلمية:

- منتدى المحاسب العربي. (بلا تاريخ). *اهداف التقارير المالية*. تم الاسترداد من www.accdiscussion.com

- سليمان ,م .م .(s.d.) .حوكمةالشركات ومعالجة الفساد المالي و الاداري.

- مركز ابو ظبي للحوكمة. (بلا تاريخ). اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم. *سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة* ، 13.

- محمد ياسين غادر. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها:. *المؤتمر العلمي الدولي :عولمةالادارة في عصر المعرفة* .

- رايس مبروك. (06-07 05, 2006). الحوكمة المصرفية كالية لمواجهة الفساد الاداري. *ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري* . بسكرة، جامعة محمد خيضر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Dickens.D. (2006). An Analysis of the Impact of Non-AuditSERVIES ON Financial Reporting Quality ateas of Two Competing theories of Auditor independence. *WORKING PAPER* , 20.

- Mechain, J.-f. d. (2004). normes IFRS et PME. *Dunod* , 12 .

الملحق رقم01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد د. مولاي الطاهر. سعيدة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم المالية والمحاسبة

أخي الفاضل أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية ومحاسبة تخصص مالية وبنوك تحت عنوان _**أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية**_.

لذا نلتمس من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على هذه الاستبانة، وإعطائها الأهمية اللازمة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وأن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر دقة، مع تأكيدنا على سرية المعلومات التي تقدمونها إذ سوف تستخدم إلا الأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ولكم منا كلا الشكر والامتنان والتقدير

حرصا منا على دقة إجابتكم نقدم لكم تعريفا لبعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة.

الحوكمة: هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.

جودة التقارير المالية: هي تأكيدات تتولد لدى مستخدمي التقارير المالية بان المعلومات التي تحتويها خالية من الأخطاء الجوهرية.

الطالب: **الأستاذة المشرفة:**

بن علال محمد د. صرصار فاطمة

القسم الأول: بيانات ديموغرافية

الرجاء وضع علامة (X) لكل من العبارات التالية:

1-العمر:

اقل من 30سنةّ ☐ من ٍ30الى 50سنة ☐

أكثر من 50سنة ☐

2-المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

3-المنصب الوظيفي:

المدير ☐ رئيس مصلحة ☐ عضو مجلس إدارة ☐

مراجع داخلي ☐ أخرى ☐

4-الخبرة:

اقل من 5سنوات ☐ من 5الى 10سنوات ☐

من 11الى 15سنة ☐ أكثر من 15سنة ☐

القسم الثاني: مبادئ الحوكمة

أرجو وضع إشارة (×) في المكان الذي يتناسب مع إجابتكم.

الرقم	العبارة	مطبق بشدة	مطبق	محايد	غير مطبق	غير مطبق بشدة
أولا	**وجود أساس محكم وفعال لمبادئ لحوكمة**					
1	لدى البنك إدراك بالممارسات الدولية لحوكمة المؤسسات.					
2	لدى البنك سياسات مكتوبة (أو قوانين أو أدلة) مصادق عليها من قبل المدير, تحدد أسلوب البنك لتحقيق الحوكمة.					
3	يوجد في البنك نظام مناسب لحفظ المستندات.					
4	توجد في البنك غرفة مختصة بالتدقيق.					
5	تتمتع غرفة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.					
6	الواجب الأساسي للجنة المراجعة هو التأكد من أن التقارير التي يصدرها تعبر عن حقيقة مركزه.					
ثانيا	**دور أصحاب المصالح في الحوكمة**					
7	هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.					
8	تسمحون لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية.					
9	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.					
10	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشا بموجب القانون.					
11	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوى العاملين.					
ثالثا	**توفر مقومات الإفصاح والشفافية**					
12	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على المدير.					
13	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.					
14	يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية واستقلالية					
15	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية.					
16	تتم المراجعة السنوية للبيانات المالية من قبل مراجعين خارجيين.					

رابعا	**توفر مقوم حماية حقوق المساهمين**					
17	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.					
18	للبنك بند يمكن أطراف ذات العلاقة من توجيه أسئلة عن تقرير المدقق الخارجي.					
19	البنك ملتزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه.					
20	البنك ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة (يخص التعويض) لمعالجة أي خرق لحقوق أي طرف.					
21	البنك ملتزم بكفالة حق أطراف ذات المصالح في الوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم على حسب علاقتهم بالبنك.					
خامسا	**توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة**					
23	يتحصل المساهمون على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.					
24	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين.					
25	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.					
26	يوجد امتيازات للمساهمين في المصرف تميزه عن غيره من أشخاص.					
27	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.					
28	يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم اتفاق عليها في البداية.					
سادسا	**توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة**					
29	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئت المساهمين وبطريقة عادلة.					
30	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.					
31	يعمل مجلس الإدارة على ضمان خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.					
32	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.					

33	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.					
34	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.					

المحور الثاني: التقارير المالية

الرقم	العبارة	مطبق بشدة	مطبق	محايد	غير مطبق	غير مطبق بشدة
1	تتصف التقارير المالية بمطابقة قوائمها المالية بالمعلومات المتوفرة.					
2	تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف.					
3	تتصف التقارير المالية بعدم التحيز لأي معلومة أو جهة.					
4	تتميز التقارير المالية بإصدارها في وقت المناسب للمستثمرين.					
5	تتميز التقارير المالية بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها.					
6	تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.					
7	تساهم التقارير المالية في المصرف على بناء توقعات والتنبؤات.					
8	توفر التقارير المالية في المصرف التغذية العكسية عن نتائج نشاطها وأعمالها.					

الملحق (02):

Tableau de fréquences

الجنس					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ذكر	17	68,0	68,0	68,0
	أنثى	8	32,0	32,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

العلمي_المؤهل					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	10	40,0	40,0	40,0
	ماستر	9	36,0	36,0	76,0
	دكتوراه	1	4,0	4,0	80,0
	أخرى	5	20,0	20,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

الخبرة_سنوات					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات5 اقل من	9	36,0	36,0	36,0
	سنوات 10 إلى 5 من	7	28,0	28,0	64,0
	سنة 15 إلى 11 من	4	16,0	16,0	80,0
	سنة15 أكثر من	5	20,0	20,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

العلمي-التخصص					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	7	28,0	28,0	28,0
	إدارة أعمال	2	8,0	8,0	36,0
	مالية وبنوك	13	52,0	52,0	88,0
	أخرى	3	12,0	12,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

الملحق (03):

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
لدى البنك إدراك بالممارسات الدولية لحوكمة المؤسسات.	25	2,72	1,275
مصادق عليها من قبل (أو قوانين أو أدلة) لدى البنك سياسات مكتوبة تحدد أسلوب البنك لتحقيق الحوكمة,المدير.	25	3,44	1,474
يوجد في البنك نظام مناسب لحفظ المستندات.	25	4,00	,866
توجد في البنك غرفة مختصة بالتدقيق.	25	4,08	1,038
تتميز غرفة التدقيق بالاستقلالية و الكفاءة.	25	4,04	1,020
الواجب الأساسي للجنة المراجعة هو التأكد من أن التقارير التي يصدرها تعبر عن حقيقة مركزه.	25	4,20	,645
هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.	25	3,96	,676
تسمح لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية.	25	4,16	1,028
يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	25	3,24	1,012
يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشا بموجب القانون.	25	4,36	,638
هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين.	25	4,28	1,021
مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على المدير.	25	4,32	,748
يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.	25	3,36	1,254
يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية واستقلالية	25	3,92	,997
يتم الإفصاح عن النتائج المالية و التشغيلية.	25	3,16	1,375
تتم المراجعة السنوية للبيانات المالية من قبل مراجعين خارجيين .	25	3,76	1,012
يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.	25	4,56	,712
للبنك بند يمكن أطراف ذات العلاقة من توجيه أسئلة عن تقرير المدقق الخارجي.	25	3,04	1,369
البنك ملتزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه.	25	4,24	,779
لمعالجة أي (يخص التعويض) البنك ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة خرق لحقوق أي طرف.	25	3,64	,907
البنكملتزمبكفالةحقأطرافذاتالمصالحفيالوصولإلىالمعلوماتالتيتضمنمصالحهمعلىحسبعلاقتهمبالبنك.	25	3,88	,971
يتحصل المساهمون على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة و بسهولة.	25	3,80	1,041
يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة مابين المساهمين.	25	4,04	,790
يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	25	3,08	1,115
يوجد امتيازات للمساهمين في المصرف تميزه عن غيره من أشخاص.	25	3,96	,889
تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	25	3,84	,688
يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم اتفاق عليها في البداية.	25	4,32	,852

يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئت المساهمين وبطريقة عادلة.	25	4,40	,707
يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة .	25	4,08	,954
يعمل مجلس الإدارة على ضمان خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	25	3,88	,881
يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.	25	3,76	,926
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمسائلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	25	3,72	,843
يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	25	3,80	,408
تتصف التقارير المالية بمطابقة قوائمها المالية بالمعلومات المتوفرة.	25	4,12	,726
تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف.	25	4,28	,614
تتصف التقارير المالية بعدم التحيز لأي معلومة أوجهة.	25	3,52	,653
تتميز التقارير المالية بإصدارها في وقت المناسب للمستثمرين.	25	3,40	1,000
تتميز التقارير المالية بتحقيق خاصية الموضوعية فيعرضها.	25	3,60	,913
تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.	25	3,88	,927
تساهم التقارير المالية في المصرف على بناء توقعات والتنبؤات.	25	3,84	,898
توفر التقارير المالية في المصرف التغذية العكسية عن نتائج نشاطها وأعمالها.	25	3,64	,995
N valide (listwise)	25		

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,856	41

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
X1	,186	25	,026	,926	25	,069

X2	,180	25	,036	,937	25	,124
X3	,150	25	,150	,933	25	,100
X4	,160	25	,099	,960	25	,412
X5	,162	25	,089	,962	25	,462
X6	,163	25	,085	,920	25	,050
Y	,128	25	,200*	,981	25	,897

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ لحوكمة	,709	1,411
	دور أصحاب المصالح في الحوكمة	,535	1,868
	توفر مقومات الإفصاح والشفافية	,169	5,931
	توفر مقوم حماية حقوق المساهمين	,654	1,528
	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة	,695	1,438
	توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة	,269	3,716

a. Variable dépendante : جودة التقارير المالية

الملحق(04):

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,811[a]	,657	,543	,35325	1,656

a. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقوم حماية حقوق , توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة , توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة ,وجود أساس محكم وفعال لمبادئ لحوكمة ,المساهمين توفر مقومات الإفصاح والشفافية , دور أصحاب المصالح في الحوكمة

b. Variable dépendante : جودة التقارير المالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,301	6	,717	5,745	,002[b]
	Résidu	2,246	18	,125		

	Total	6,547	24			

a. Variable dépendante : جودة التقارير المالية

b. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقوم حماية حقوق المساهمين, توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة, دور أصحاب المصالح ,توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة ,وجود أساس محكم وفعال لمبادئ لحوكمة توفر مقومات الإفصاح والشفافية , في الحوكمة

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,606	1,133		-,535	,599
	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ الحوكمة	-,119	,149	,131	-,798	,435
	دور أصحاب المصالح	-,033	,203	,031	-,163	,872
	الإفصاح والشفافية	-,161	,281	,192	-,571	,575
	المحافظة على حقوق المساهمين	,571	,186	,524	3,072	,007
	توفر مقوم معاملة عادلة ومتساوية بين جميع الأطراف	,143	,197	,120	,725	,478
	توفر مسؤولية مجلس الإدارة	,712	,301	,629	2,362	,030

a. Variable dépendante : جودة التقارير المالية